

## محضر الجلسة رقم 611

**التاريخ:** الثلاثاء 18 رجب 1429 (22 يوليوز 2008).

**الرئاسة:** المستشار السيد علي سالم شكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.

### المستشار السيد علي سالم شكاف رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسيد الوزير المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسون من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 20.08 يغير ويتم بموجبه القانون رقم 011.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 المحدث لنظام المعاشات المدنية.

2. مشروع قانون رقم 21.08 يغير ويتم بموجبه القانون رقم 0.13.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 المحدث لنظام المعاشات العسكرية.

3. مشروع قانون رقم 16.08 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 بإحداث المكتب الوطني للكهرباء.

4. مشروع قانون رقم 40.07 يقضي بتغيير القانون رقم 47.95 القاضي بتغيير صندوق الضمان المركزي.

أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

### المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة، السيد الوزيران المحترمان،

السادة المستشارين المحترمين،

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 15 يوليوز 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 22 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: خمسة أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: أربعة أسئلة.

كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالتين من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، هذا محتواها:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 22 يوليوز 2008.

"سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، يشرفني أن أبلغكم أن السيد كاتب الدول لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية سيجيب عن الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية.

وهذه المناسبة فإني أبلغكم طلبه بالنظر في إمكانية إعادة ترتيب مجموعة الأسئلة الشفهية التي سيجيب عنه بما يسمح بتقديمها بشكل متتابع في آخر الجلسة.

كما أحيطكم علما أن السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ستجيب عن الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي"

رسالة ثانية:

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية لومه الثلاثاء 22 يوليوز 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، سيجيب عن السؤال الشفهي الوحيد الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تطورات ملف التغطية الصحية بالنسبة للمتقاعدين المغاربة بهولندا.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي"

وشكرا السيد الرئيس على ما جد من المراسلات.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وردت على الرئاسة أربعة طلبات إحاطة، أعطي الكلمة لرئيس فريق العهد في هذا الإطار، تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس،

طبقاً للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علماً ومن خلاله الرأي العام الوطني بالوضع الحالية والمقلقة للخطارات أي السواقي المتواجدة في المناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، وبصفة خاصة بإقليم الرشيدية بجماعة فرنا وجماعة اعراب الصباح غريس وجماعة السيفا وجماعة الجرف وجماعة النيف وجماعة أملاكو.

فتيجة الأثر السلبي الكبير الذي خلفته سنوات الجفاف على هذه الخطارات أصبح الأمر يقتضي ضرورة المحافظة عليها والاعتناء بها، باعتبارها تراثاً فريداً من نوعه ونموذجاً للسقي الفلاحي لا يتطلب أي مصدر من مصادر الطاقة، لا الكهرباء ولا الكازوال.

ولذلك فإننا نطالب الحكومة وخصوصاً وزارة الفلاحة وكتابة الدولة في الماء بتقديم إعانات لسكان المناطق التي تتواجد بها هذه الخطارات حتى يتمكنوا من إعادة تشغيلها وتطويرها، لأن السكان في حاجة ماسة إلى جهرها وحفرها.

وفي نفس السياق، نطالب الحكومة بضرورة بناء سدود تلية عند مقدمات هذه الخطارات، على سبيل المثال: على واد حنيش بجماعة عرب الصباح غريس وواد تويصة بجماعة فرنا والسيفة وعلى واد البطحاء بجماعة ماسنا وجماعة الجرف وعلى واد غريس بجماعة فرنا، وعلى واد فركلة بجماعة ملعب.

وذلك نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه السدود في المحافظة على مياه السقي التي تمكن من دعم المجهود الفلاحي، وكذلك الدور المهم الذي تستطيع بها الوقاية من الفيضانات التي تخلف خسائر كبيرة لممتلكات المواطنين ومزروعاتهم.

ونظراً لكل ما سبق، فإننا نطالب الحكومة أن تعتبر هذه الخطارات بمثابة ثرات وطني يجب صيانتها والمحافظة عليه، ومساعدة ساكنة المناطق التي تتواجد بهذه الخطارات على الاعتناء بها وإصلاحها حتى يساهم في دعم مجهود السقي في المناطق والمجهود الفلاحي بصفة عامة من أجل ضمان استقرار الساكنة بأرضهم ومنطقتهم، التي لازالت تحتاج إلى مزيد من الجهود سواء من طرف الحكومة أو من طرف جميع المتدخلين من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بها، وإلا فإن هاذ السكان سيرحلون في جماعات إلى جوار المدن، وتصبح معضلة أخرى وهي السكن العشوائي الذي تحاربه الحكومة.

وشكراً السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس، أعطي الكلمة في نفس الإطار لرئيس الفريق الحركي.

### المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكراً السيد الرئيس.

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس يشرفني أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بظهور حشرة مضرّة بالطاطم.

السيد الرئيس،

إن قطاع الخضر والفواكه بالمغرب يحتل مكانة متميزة على مستوى اقتصادنا الوطني ويكتسي أهمية خاصة على مستوى المبادلات التجارية، إذ يعد تصدير الطاطم مصدراً مهماً لجلب العملة الصعبة، ويعتبر إنتاج الطاطم بالمغرب من أهم الموارد التي يعتمد عليها الفلاح، وذلك لتحسين مدخوله الفردي.

ويعتبر حوض ملوية بالجهة الشرقية إحدى المناطق الفلاحية التي تزدهر بها زراعة الخضروات على العموم وزراعة الطاطم بصفة خاصة، كما أن لمنطقة بوعرك بإقليم الناظور مكانتها المتميزة في الإنتاج الفلاحي.

إلا أن ظهور حشرة خطيرة ومضرّة بإنتاج الطاطم، والتي تفيد جميع المعطيات بأنها متركزة حالياً بمنطقة بوعرك، قد أحدثت خسائر قد وصلت في بعض الحالات إلى نسبة 100% من محصولات الطاطم، وهذا ناتج على سرعة تكاثرها وكذا على اختراقها للغلات والورق، إضافة إلى اكتسابها مناعة ضد جميع المبيدات والسموم المضرّة بالحشرات، حيث لم تفجح جميع أنواع المبيدات في القضاء عليها، مما جعل الفلاحين في حيرة من أمرهم.

ونظراً لما تشكله هذه الحشرة من خطر على زراعة الطاطم وإتلاف المنتوجات وكذلك من توسع رقعتها وزحفها نحو مناطق فلاحية أخرى.

إذ أن المعلومات التي توصلنا بها اليوم تفيد بأنها انتقلت إلى إقليم بركان وبالضبط منطقة بوغربية وعين الشباك، وتفيد المعطيات أن وثيرة انتقالها بالشكل الذي عليه الآن قد تعم جميع مناطق المغرب في الأسابيع أو الشهور المقبلة.

وأمام هذا الوضع المقلق والخطير، فإننا نوجه نداءنا للحكومة من أجل التدخل الفوري والعاجل لمعالجة هذا الموضوع وتوفير الوسائل الضرورية للقضاء على هذه الحشرة، علماً أن الغرفة الفلاحية بالناظور والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي والمديرية الإقليمية الفلاحية بالناظور قد شكلت لجنة وراسلت الوزارة الوصية تخبرها بخطورة الموضوع مما يستدعي اليوم التجند بشكل حازم لإيجاد حل لهذه المعضلة.

وحسب المعلومات المتوفرة لدينا، فإن هذه الحشرة متمركرة بجنوب إسبانيا وغرب الجزائر، ومن هنا ينبع تخوف زحف المزيد من هذه الحشرات نحو المغرب.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، دائما في إطار المادة 128 أعطي الكلمة لرئيس فريق التحالف الوطني، تفضل.

#### المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء المحترمين،  
السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تهم من جديد ملف تفويتات أراضي الأملاك المخزنية بما فيها المضاربات العقارية تحت غطاء الاستثمار.

هذه المرة أيها السادة المستشارين يتعلق الأمر بمؤامرات دنيئة داخل بلدية السبت أولاد الماء، ومشاركة بعض لوبيات الفساد وإدارة الأملاك المخزنية، حيث أقدم هذا الأخير في صمت مريب على تفويت قطعة أرضية رقم 255، موضوع رسم عقاري 3031/68 المتواجدة بوسط مدينة سوق السبت، والتي تقدر مساحتها بحوالي 880 متر مربع لفائدة ساسرة العقار بمبلغ 1000 درهم للمتر، في الوقت الذي يصل فيه المتر المربع في المدينة إلى 10 ألف درهم.

هذه البقعة توجد على ملتقى الطرق المؤدية على مراكش الفقيه بن صالح بني ملال، ضدا على إدارة السكان والمنتخبين الشرفاء الذي صادقوا بالإجماع والحاضرين في جلسة علانية بتاريخ 19 يوليوز 2007 في الدورة العادية وبحضور رجال السلطة المحلية وممثلي وسائل الإعلام والمواطنين، على اقتناء تلك البقعة الأرضية وتفويتها إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لبناء مسجد يعبد فيه الله نظرا للخصائص الكبير الذي تعرفه المنطقة بالمساجد، حيث استبشر السكان خيرا لهذه المبادرة الطيبة.

أيها السادة، أيها السيدات،

لقد تركت هذه الصفقة المشبوهة استياء عارما داخل أوساط الساكنة وغالبية المنتخبين الشرفاء، كانت ستؤدي إلى حوادث لا يحمد عقبها، ولولا تعقل وتبصر هؤلاء المنتخبين والمواطنين معهم، حيث تظاهر سكان مدينة سوق السبت منددين بشدة سلوك اللامسؤولية لرئيس المجلس البلدي الذي لم ينفذ مقرر المجلس ولم يخبر أعضاؤه بمسطرة التفويت الجارية.

السيد الرئيس،

لقد راسلنا السيد وزير الداخلية والسيد وزير الاقتصاد والمالية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ومدير الأملاك المخزنية والمدير العام للمحافظة

العقارية والسيد والي جهة تادلة-أزبال والسيد مدير الوكالة الحضارية ببني ملال حول موضوع هذا التفويت المشبوه، مطالبين من هذا المنبر بإيفاد لجنة للتقصي والتحقيق والضرب على أيادي المتلاعبين وتدارك هذا الخلل، احتراماً لإدارة السكان ومشاعرهم، خصوصا وأن الأمر يتعلق ببناء بيت الله. ولا يسعنا أمام هذه الصفقة المشبوهة إلا أن أختم هذه الإحاطة بقوله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم" صدق الله العظيم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار المادة 128 الكلمة الآن لرئيس فريق الاتحاد الدستوري.

#### المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يتعلق موضوع هذه الإحاطة بالجلية المغربي المقيمة بالخارج، ويمكن طرح هذه الإحاطة في شقين:

الشق الأول، السيد الرئيس: أصدر مكتب الصرف سنة 2007 دورية رقم 1716 شرع في تنفيذها سنة 2008، وتنص هذه الدورية على أنه يجب على كل مغربي مقيم بالخارج أن يصرح في نقطة الحدود عند دخوله إلى المغرب بالأموال إذا فاقت 100 ألف درهم، مما خلف استياء كبيرا في أوساط المهاجرين، وبالتالي أهدرت هذه الدورية على الأبنك المغربية أموالا كبيرة بالعملة الصعبة.

إذ أن بعض الشركات البنكية الوطنية تراجعت مداخلها بالخصوص بنسبة 75% مقارنة مع السنوات الفارطة، فاضطرت بعض الأبنك كما سمعنا بحال "التجاري وفا بنك" إلى إرسال مذكرات داخلية تطلب فيها عدم تطبيق دورية مكتب الصرف، وأمام هذا الاضطراب كان بإمكان السلطات المالية المغربية تجنب هذا الحرج وتفاذي الحسائر المادية من العملة الصعبة، لأن المغرب في حاجة إليها، وذلك باستشارة المعنيين بالأمر وعلى رأسهم الأبنك.

فنحن في الألفية الثالثة السيد الرئيس والانفتاح العالمي على الاقتصاد، من العار أن يستمر مكتب الصرف في عرقلة دخول الأموال إلى المغرب، فالكثير من الدول قد قامت بإلغاء مكتب الصرف.

أما الشق الثاني فإنه مرتبط بتصريحات بعض الوزراء منهم السيد وزير المالية والسيد وزير الإسكان، في إطار ما سمي بتدخل الحكومة للحد من ارتفاع أسعار العقار، وقد جاءت هذه التصريحات دون تدقيق حيث أنها أكدت أن هناك 800 ألف شقة فارغة وأراضي غير مبنية.

المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، وهو حول تطورات ملف المعاشات التكميلية بالنسبة للعامل المغاربة المتقاعدين بهولندا. السيد الوزير،

لقد سبق للسلطات الهولندية أن أصدرت قرارا في حق هذه الفئة من المتقاعدين سيتم بموجبه توقيف التغطية الصحية للمتقاعدين المغاربة الذين عملوا بهولندا حتى سن التقاعد، وهذا القرار سيحرمهم بالتأكد من حقهم في الاستفادة من العلاجات الطبية وكذلك من مصاريف الأدوية، الشيء الذي اعتبره هؤلاء المتقاعدون طبعاً قرار تعسفياً وجائراً، بل ومخلاً بمضمون الاتفاقية الثنائية المبرمة فيما بين المغرب ودولة هولندا في سنة 1972 في إطار الحماية الاجتماعية، مما جعل هذه الفئة طبعاً من المتقاعدين تعبر عن احتجاجهما بشتى الأساليب في إطار مجموعة من الجمعيات التي أسسوها لهذا الغرض بالذات، استنكاراً منهم لهذا الإجراء اللاقانوني وهذا السلوك اللإنساني الذي صدر عن السلطات الهولندية في حقهم.

كما كان طبعاً لدخول الحكومة المغربية في مفاوضات بهذا الغرض مع السلطات الهولندية، كان لهذا الدخول أو لهذه المفاوضات التي باشرت بها الحكومة المغربية مع مثلتها الهولندية أثر إيجابي جداً على نفسية هؤلاء المعنيين، والشيء الذي خفف طبعاً من توترات احتجاجهم ومن قلقهم، بل وفتح باب الأمل في وجههم على أن هذا الملف سيسوى بما يضع حدا لمعاناتهم اليومية مع الشيخوخة ومع المرض.

السيد الوزير،

الآن وقد مرت مدة طويلة على تداول هذا الملف أو مناقشة هذا الملف فيما بين السلطات المغربية والهولندية، نساؤلكم عن تطورات من جهة وكذلك نتائج هذه المفاوضات التي باشرت بها الحكومة المغربية مع هولندا.

وكذلك السؤال الثالث، هو بخصوص صحة ما يروج في الأوساط الاجتماعية المغربية الآن من كون وزارة التشغيل والتكوين المهني تعزم توقيع اتفاقية جديدة مع السلطات الهولندية تقضي بتوقيف صرف المعاشات التكميلية لفائدة هذه الفئة، هذا اطلعنا عليه عبر جرائد وطنية وسمعناه في أوساط متعددة، فما صحة هذا الكلام؟ وتتمنى أن تكون وزارة التشغيل تتوفر على جواب شافي يريح هذه الفئة من المتقاعدين.

شكرا السيد الرئيس.

ولهذا، فإن الحكومة بصددها تحضير تعديل قانوني فيما يخص الريادة في الضريبة على الأراضي غير المبنية والمسكن الثانوية، وهذا ما جعل بعض المواطنين لا يقبلون على شراء مساكن ثانوية، كما أنه دفع بالمغاربة المقيمين بالخارج إلى بيع شققهم بالمغرب خوفاً من فرض ضرائب جديدة، مما سبب أزمة واضحة في سوق العقار، حيث الآن خيم الجمود والركود، وبالتالي تراجع مداخيل الرسوم والتسجيل والتحفيز.

الزملاء الأعزاء،

الكل يعلم أن قطاع العقار الآن يشكل العمود الفقري للاستثمار وتحريك الاقتصاد وخلق فرص الشغل وجلب الاستثمارات. السادة المستشارين، السيدات،

فإن الحكومة بسياستها المرتجلة وتصريحاتها المتسرعة وغير مسؤولة تسير في الاتجاه المعاكس، فعواقب سياسة مكتب الصرف قد فوتت على خزينة الدولة أموالاً كثيرة من العملة الصعبة وتصريحات الوزراء بخصوص فرض الضريبة على الشقق الثانوية قد جمدت سوق العقار ووضعت العراقيل أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، ونحن في مرحلة تتطلب افتتاح الاقتصاد المغربي على الخارج وتعزيز تنافسيته لجلب الاستثمار والأموال.

وعلى غرار الكثير من الدول نطالب الحكومة بابتكار آليات جديدة لتشجيع الاستثمار والتوقف عن سياسة التضريب والرفع من الضرائب الجديدة لأنها تعيق الاستثمار.

فغوض أن تقوم الحكومة بترشيد الملك الخاص للدولة وتفويتها بمساطر شفافة تحترم حق المنافسة، تلجأ إلى الطرق الملتوية لإيقال الاقتصاد الوطني بالضرائب.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 15 سؤالاً، سؤالان منها آنيان موجهان لقطاعي التشغيل والتنمية الاجتماعية، وثلاثة عشر سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات: التنمية الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الاقتصاد والمالية، الطاقة والمعادن، الثقافة، تحديث القطاعات العامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول تطورات ملف التغطية الصحية بالنسبة للمتقاعدين المغاربة بهولندا، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحمان أشن، محمد الخطوري، مولاي الحسن طالب، زبيدة بوعلياد، محمد علمي، محمد الهبطي، دحان درهم، عمر مورو، حسن أكيم، علي سالم الشكاف، أحمد العاطفي، وسيتولى الإجابة عن هذه بالنيابة السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

**السيد محمد عامر، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (نيابة عن السيد جمال أغاني وزير التشغيل والتكوين المهني):**  
شكرا.

بغيت فقط في البداية باش نوضح للرأي العام أن ما تطرق له السيد المستشار المتعلق بمشروع الضريبة على المساكن الشاغرة لا يمس المساكن ديال الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

فيما يخص السؤال ديال السيدة والسادة المستشارين المتعلق بمشاكل التعويضات التكميلية لفائدة المتقاعدين المغاربة الذي اشتغلوا بهولندا، والذين يستقرون بالمغرب، أشير على أنه ما بين المغرب وهولندا هناك اتفاقية إطار وقعت سنة 1972، وهذه الاتفاقية كذلك حينت وعدلت سنة 1996، وهذه الاتفاقية تضمن عدد من الحقوق بالنسبة للمغاربة الذين اشتغلوا بهولندا، وخاصة المتقاعدين منهم.

صحيح أنه في السنوات الأخيرة اقترحت الحكومة الهولندية إيقاف جزء من التعويضات، وخاصة التعويضات التكميلية التي كانت تمنح لفائدة المتقاعدين الذين يستفيدون من الضمان الاجتماعي والذين يستقرون بالمغرب، واقترحت ذلك لأنها وقعت اتفاق مماثل مع دول أخرى، فكان موقف المغرب واضح وكانت هناك لجنة مشتركة فيها وزارة التشغيل ووزارة الخارجية والوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج، وباستشارة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج تم الاتفاق على رفض المقترح الهولندي انطلاقا من مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: وهو الحفاظ على الحقوق المكتسبة، وهو مبدأ تقره الاتفاقيات الموجودة ما بين المغرب وهولندا وكذلك البروتوكولات والاتفاقيات الدولية؛ والمبدأ الثاني: وهو المساواة في المعاملة، وانطلاقا من هذا الموقف بلغنا الجانب الهولندي الموقف المغربي، واستغرقت المناقشات طيلة سنة كاملة ما بين المغرب وهولندا، وكان الجانب المغربي في تشاور مع الجمعيات الممثلة للمتقاعدين في المغرب، ودافعنا على الموقف اعتمادا على ما قلت على ما هو متضمن في الاتفاقات الثنائية والدولية.

وأخبركم أن آخر اجتماع كان ما بين المغرب والجانب الهولندي واللي حضرته بالإضافة لوزارة التشغيل ووزارة الجالية المغربية المقيمة بالخارج وكذلك وزارة الخارجية، هذا الاجتماع تم الاتفاق مع الجانب الهولندي لطي هذا الملف، وبالتالي، يسرني أن أخبركم ومن خلالكم الرأي العام، وخاصة الإخوان المتقاعدين والمتواجدين بشمال المغرب، أنه بعد اليوم ليس هناك أي مشكل فيما يتعلق بهذا الموضوع وأن الملف طوي بشكل نهائي في الأسبوع الماضي.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد الرحمن أشن:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى جواب الحكومة الواضح بخصوص هذا الموضوع الذي أرق هؤلاء المتقاعدين لمدة طويلة، ونسجل جواب الحكومة بهذا الخصوص بشكل إيجابي جدا لأنه سيضع حدا لما يروج - كما قلت - في الأوساط الاجتماعية، وما تنشره بعض الصحف أحيانا حول جوانب هذا الموضوع بصفة عامة.

إذن ففهم من هذا أن هؤلاء المتقاعدين طبعاً طوي هذا الملف الذي يلقفهم بشكل نهائي جدا، وإذا كان لا بد أن نؤمن عمل الحكومة في هذا الباب، فإننا في نفس الوقت نلتمس من الحكومة أن تتحمل كامل مسؤوليتها كذلك بخصوص ملف شائك آخر وهو المتعلق بموضوع الجنسية، الذي أثار زوبعة كبيرة كذلك فيما بين المغاربة المقيمين بهولندا بصفة عامة سواء المتقاعدون أو غير المتقاعدين، هذا من جهة.

من جهة ثانية، السيد الوزير، لا بد من أن نغتنم هذه الفرصة لنشير انتباه الحكومة إلى شيء مهم هذه الفئة من العمال المتقاعدين بخصوص تسوية ملفاتهم الطبية، الملفات التي تحال على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) قصد تسويتها، يتشكى الكثير من المعاملين مع هذه المؤسسة من كون ملفاتهم لا تسوى بشكل عاجل بحيث تستغرق مدة تسويتها ومعالجتها مدة طويلة.

المطلوب العمل على تسريع تسوية ومعالجة الملفات الطبية لهذه الفئة، وفي نفس الوقت ليس إذا كان ممكناً بل نلح على تمكين هؤلاء من بيان يوضح لهم طريقة ومساطر تسوية ملفاتهم الطبية، لأن علاش؟ واحد المجموعة ديال الناس اللي كيتعاملوا بملفاتهم الطبية كيقول لك بأنه كيصيفط ملف فيه 1000 درهم كيردوا لي 300 درهم، يعني على أي أساس تسوى هذه الملفات؟

بغينا واحد البيان بالشكل اللي كنتوصلو به حتى احنا في البرلمان بالنسبة للملفات ديالونا مع الشركة ديال التأمين، كنبين لنا أشنو سوت لينا، اعطينا لها ملف فيه 1000 درهم ديال المصاريف والعلاجات الطبية وديال الأدوية، تقول لينا أشنو سوات وبأية نسبة، %70 أو %80 أو %90 وذلك درءا لكل التباس وباش نحدو من الشبهات، ومما يمكن أن يقال عن المؤسسات ديالنا اللي كنتال من المصادقية ديالها.

هاذ جوج ديال الحوايج، السيد الوزير، كلحو عليهم باش يمكن لكم تعالجوها في علاقتكم مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التعجيل بتسوية الملفات واعطاء بيانات توضح بشكل دقيق هذه التسوية، على أي أساس تتم؟

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة

#### بالخارج:

شكرا.

فيما يخص موضوع الجنسية أعتقد أن الموقف ديال المغرب كان موقف واضح وصارم، وفي الوقت المناسب أن المغرب يرفض المساس بالحقوق ويرفض المساس كذلك بالثوابت اللي كنأسس عليها المواطنة المغربية، وأعتقد على أن الرأي العام إطلع على البلاغ الصادر من وزارة الخارجية بعد الاجتماع اللي تم ما بين وزير الخارجية وكذلك وزير العدل مع السفير الهولندي.

فيما يخص الملفات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، أنا متفق مع السيد النائب عن الاقتراحات، واحنا كوزارة مكلفة بالجالية المغربية بالخارج حريصين مع وزارة الشغل وكذلك مع كل المؤسسات اللي كيمها هذا الموضوع باش الملفات ديال الجالية المغربية بالخارج تسوى ويتم الاعتناء بها بالشكل اللازم. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا.

نتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول دعم الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي وآليات المتابعة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزوي، أحمد الشوفاني، الحسن أوكجكال، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، محمد الزعيم، محمد صالح أقيزة، محمد الرحموني، محمد القندوسي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

### المستشار السيد حسن الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، قمت في المدة الأخيرة بعدد من اللقاءات مع جمعيات عاملة في المجال الاجتماعي بمختلف جهات المملكة بهدف التواصل وضبط الحاجيات ودعم النسيج الجمعوي وتأهيله ليساهم في التنمية الاجتماعية.

وبالفعل أصبح لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في هذا المجال، وبرز توجه قوي عند الدولة للرفع من مستوى أداء الجمعيات، وهو توجه يترجم بدعم مباشر سواء من حيث التمويل أو من حيث الدعم التقني والتأهيل، مما أدى على نشأة عدد كبير من الجمعيات يقدر بالآلاف، كما برزت ظاهرة إنشاء بعض الجمعيات فقط لغرض الحصول على دعم مالي.

ونود منكم أن توضحوا للرأي العام الآليات التي تتبعونها لدعم الجمعيات ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تلبية حاجيات بعض الفئات الاجتماعية التي تعيش وضعية الهشاشة أو لها احتياجات خاصة.

كما نسأكم عن الآليات ومتابعة الصرف والدعم المالي المقدم لهذه الجمعيات، ومدى مطابقة ذلك للأهداف التي يتوخاها هذا الدعم؟ وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

### السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين ديال فريق التحالف الاشتراكي على وضع السؤال ديالهم، فعلا غطينا جل جهات المغرب من خلال سبعة ديال اللقاءات الجهوية، في وجدة، في فاس، في مراكش، في طنجة، في أكادير، في العيون والأخيرة كانت الدار البيضاء فقط في السبت الماضي، من أجل تفسير المسلسل ديال تأهيل الجمعيات اللي هو مسلسل واضح وشفاف اللي وضعتو وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن مع مقارنة ديال متين تشاور متين مع الجمعيات.

وتلافينا في المجموع 2550 جمعية، عبر آلاف من الفاعلات والفاعلين الجمعويين اللي استجابوا بطريقة جد إيجابية وعبروا على الانخراط ديالهم في المسلسل ديال التأهيل، اللي كيتلاءم مع الحاجيات الحقيقية ديال التأهيل وديال تقوية القدرات ديال الجمعيات، خاصة أنه هذا المسلسل كيم إنجازه باحترام تام لاستقلالية الجمعيات.

في هاذ الفضاءات الجمعوية هي ناتج ديال توسيع الحريات العامة، خاصة منذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والآن صبحوا الجمعيات شركاء مؤسساتيين في أعمال السياسة والبرامج العمومية، وكيشكلوا كذلك فضاءات ديال التعبير على روح المواطنة والروح الوطنية ديال المغاربة والمغربيات.

فيما يخص معايير الدعم، هي مطابقة للدورية ديال السيد الوزير الأول رقم 2003/7 فيما يخص الشراكة ما بين الدولة والجمعيات، وفي وزارة التنمية

لكن مسألة الدعم التي أثّرت أمامكم في هذا السؤال نراها من جانب شمولي، أن لا يبقى لأنه لاحظنا أنه بمجرد أن تحركت هذه المخططات كثير من الناس بادروا إلى تأسيس الجمعيات وقدموا طلبات الدعم، فالدعم في إطار التنمية الاجتماعية يعني كما جاء في السؤال وأجبت عنه، الدعم تقني وتأهيلي، دعم تواصلي، الدعم كذلك من أجل الدفع بالقضايا أو بالملفات أصحاب المشاريع التي تندمج في إطار التنمية الاجتماعية لتجد طريقها إلى التنفيذ. وهنا لا بد أن نثير انتباهكم إلى أن المقاربة التشاركية هي من أحد الأعمدة الأساسية التي تعتمدها في هذا المخطط، وبأن المقاربة الترابية كذلك التي تسير مع النظام الجهوي أو اللامركز الذي يهجه المغرب لا بد أن تكون حاضرة، لأن المعايير تختلف من منطقة إلى منطقة، وأن الإمكانيات والمبادرات تختلف كذلك من منطقة إلى منطقة.

فذلك لا بد أن يكون لديكم برنامج لضمان الدعم التواصلي بين مختلف الجمعيات وعدد كبير من قطاعات الدولة: الأشغال العمومية، الصحة، إلخ... فذلك، نظن بأن لا بد أن يكون لهذا المخطط يعني بابا إضافيا يخصص إلى المسألة التواصلية الكبيرة، وكذلك إلى مسألة تدعيم حلقات الوصل أو الجسور أو تكوين آليات للوساطة بين مختلف أجهزة المرافق العمومية ديال الدولة ومختلف الجمعيات، التي هي الآن تتحرك لوضع ملفاتها بين أيديكم. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

#### السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

فقط بغيت نتقاسم معكم ضرورة القيام بمراقبة جد صارمة على المبالغ التي يتم الدفع ديالها، ويمكن لي نقول لكم بأنه فعلا كل المشاريع اللي كيتم دابا التمويل ديالها، كيتم الافتتاح ديالها، وغادي يتم إن شاء الله التتبع ديال كل الحالات.

وغادي يمكن نقول لكم بأن نسبة إنجاز المشاريع هي نسبة اللي كتمشي بارتفاع نظرا لتحسين القدرات ديال الجمعيات.

بالإضافة إلى ذلك بغيت نقول لكم على أنه في البرنامج ديال تأهيل الجمعيات هناك كذلك مشروع ديال إنشاء مجلس وطني للعمل الجموعي اللي كيستج مع المهم اللي عبرتو عليه، ديال أنه لا بد يكون تواصل وتنسيق وعقلنة العمل داخل النسيج الجموعي، اللي أصبح فعلا فاعلا ديال الدولة، اللي أصبح شريك ديال الدولة واللي كنعبروه حقيقة كأنه كتر كبير ديال الموارد البشرية اللي كتنخرط في إطار الإصلاحات الكبرى اللي كنعرفها بلادنا وفي إطار بناء الديمقراطية وبناء التنمية المستدامة لبلادنا.

الاجتماعية والأسرة والتضامن شكلنا لجنة من أجل توحيد المعايير داخل القطب الاجتماعي، يعني وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن الحالية وكتابة الدولة السابقة للأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، بالإضافة إلى التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

فهاذ الدعم ديال الجمعيات حسب 3 ديال المجموعات، أولا في إطار التدبير المفوض، وهنا كين جمعيات التي كندبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثلا فيما يخص محاربة التسول، كين كذلك الدعم اللي للجمعيات اللي كتقدم خدمات مثلا إدماج الأشخاص المعاقين، الإدماج المدرسي، كذلك المراكز المختصة ديال الأشخاص المعاقين ومراكز الاستماع لمحاربة العنف ضد النساء، أو كذلك المراكز ديال الأطفال المتخلى عنهم أو وحدات حماية الطفولة إلى آخره...

كين كذلك الدعم بالنسبة للمشاريع اللي عندها قيمة مضافة كبيرة واللي كتنقدم الجمعيات مثلا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عن طريق التعاون الوطني أو وكالة التنمية الاجتماعية، بحال مثلا: أركان أو الصبار أو النسيج.

وكين افتتاح لكل المشاريع اللي كيتم تمويلها من طرف الوزارة، وهذا الدعم كيتقدم في جوج ديال الأصناف:

- الصنف الأول ديال 50 % في البداية؛

- والصنف الثاني ما كيتدفع حتى كيتم المراقبة ديال تحقيق مدى إنجاز الصنف الأول.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الوزيرة.

أظن لا بد من الإقرار بشكل قطعي بأن المجتمع المغربي دخل في حوار جاد مع نفسه، وهذه قيمة إيجابية تؤمن أن مسار التطور يسير في اتجاه الديمقراطية الاجتماعية، وبدون شك أن التصالح الذي حصل عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة، نرى نتائجه، وهو الذي فتح هذا الورش بشكل مباشر، وبدون شك كذلك على أن مبادرة التنمية البشرية ساهمت بشق كبير في هذا الاتجاه.

الآن، السيدة الوزيرة، بادرت إلى وضع عدة مخططات تشمل قطاع المرأة وقطاع الطفولة وقطاع الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، وتشمل كذلك البرنامج الوطني لتأهيل الجمعيات، هذا يعني على أنكم واعون ومدركون بأهمية التنمية الاجتماعية ومعانيها النبيلة الحقيقية التي أساسا هو تعبير عن قيم التضامن والتطوع والاندماج من أجل إقرار السلم والاستقرار.

ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن قدمت واحد الإستراتيجية صارمة لمحاربة ظاهرة التسول، وبدينا هاذ الإستراتيجية بالقيام ببحث وطني حول الظاهرة ديال التسول اللي بينت لنا أن هناك 195 ألف متسول ومتسولة، ومن ضمنهم 62% كيتعاطوا للتسول بطريقة احترافية، كيفا ذكرتم في السؤال ديالكم أنهم كيستغلوا الأطفال أو الأشخاص المعاقين أو يلتجئوا إلى التهجم على المواطنين.

فقمنا بإستراتيجية ديال محاربة التسول بتشاور مع قطاعات الداخلية والعدل وكذلك التعاون الوطني وبعض الجمعيات ديال المجتمع المدني، وتمت الانطلاقة ديال الإستراتيجيات في ثلاثة مدن اللي هي: الرباط والدار البيضاء وفاس، وهاذ الإستراتيجية مبنية على ثلاثة ديال المقاربات:

- أولا المقاربة الاجتماعية، اللي كترمي على إعادة الإدماج ديال المتسولين داخل الأسرة أو داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك الإدماج السوسيواقتصادي بتمويل أنشطة مدرة للدخل لفائدة هاذ المتسولين أو المتسولات اللي مستعدين باش يدخلوا في هاذ المقاربة.

- ثانيا المقاربة القانونية اللي كترمي إلى ردع هاذ التسول الاحترافي المنظم في شبكات، واللي كيستغل الأطفال والأشخاص المعاقين طبقا للمواد 326 إلى 333 ديال القانون الجنائي.

- والمقاربة الثالثة: هي المقاربة ديال التحسيس وديال التواصل، موجهة لكل المواطنين والمواطنات عن طرق مختلفة، واللي هي مبنية على شعار "نعم للتضامن" اللي هو واجب إنساني وواجب حضاري وديني، ولكن لا لتشجيع التسول الاحترافي.

فكاي نتائج ديال هاذ الإستراتيجيات في ثلاثة مدن:

- بالنسبة للدار البيضاء اللي تمت الانطلاقة ديالو يوم فاتح مارس 2007 في عمالة الدار البيضاء أنفا والقداء مرس السلطان، وتوسعت الآن إلى الحي الحسني وعين الشق، إلى نهاية أبريل 2008 تمت معالجة 3257 حالة، من ضمنهم 8% ديال الأطفال، الأغلبية تمت إعادة الإدماج ديالهم داخل الأسر.

ولحد نهاية يونيو 2008، 219 تم الإدماج ديالهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بحال تيط مليل أو بيتي أو التضامن النسائي، و80 استفادوا من الأنشطة المدرة للدخل و13 تم تقديمهم أمام القضاء.

- نفس الشيء تقريبا بالنسبة لفاس، اللي تم الانطلاقة ديالو في يوم 28 ديسمبر 2007 وتمت معالجة 373 حالة.

- أما بالنسبة للرباط تمت إعادة الانطلاق ديال البرنامج بتأهيل واحد المركز جديد ديال المتسولين اللي هو مركز المحمدية للرعاية الاجتماعية، والوزارة دعمت هاذ المشروع بتقديم 800 ألف درهم خاصة باستقطاب مساعدين ومساعدات اجتماعيين اللي غادي يسهروا على التأطير والإعمال ديال هاذ البرنامج.

وبالتالي يمكن لي نقول لكم على أنه كاي تتبع عن قرب ديال التطور ديال هاذ النسيج الجمعي في إطار التشبيك ديالو وفي إطار التنظيم ديالو من خلال المجلس الوطني للعمل الجمعي.

وكنتماو أنه يكون تعاون بيننا وبين المؤسسة البرلمانية كذلك، من أجل إن شاء الله أن هاذ النسيج الجمعي يكون كيقدم أحسن أداء وأحسن خدمات اجتماعية في خدمة المواطنين والمواطنات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول ظاهرة التسول، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادوي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديوني، محمد عبده عز الدين، عزيز مكثيف، أحمد الشرفاوي، العربي الهرامي، مولاي إدريس العلوي الحسني وعبد السلام أحدوش، فليفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

#### المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم بأن ظاهرة التسول أصبحت تكتسح جميع مناطق المغرب وتمارس بأشكال مختلفة وبأساليب متنوعة، حيث أصبح المتسولون يتفننون في إبداع وسائل وحيل للتأثير على الناس كصناعة العاهات، منتشرين في المناطق الآهلة وعبر الحافلات.

لذلك فإن هذه الظاهرة تسوء سمعة المغرب خاصة في المدن السياحية، حيث يتضايق السياح من هذه الظاهرة المشينة.

ومن هذا المنطلق، نسألكم السيدة الوزيرة، هل هناك إجراءات عملية لمحاربة ظاهرة التسول واحتواء المتسولين؟

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

#### السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على السؤال ديالكم حول ظاهرة التسول اللي سبق لي أنني جاوبت عليها، واللي فعلا هاذ الآفة الاجتماعية لا يمكن أن نقبلها في مغرب العهد الجديد، ديال حقوق الإنسان واحترام كرامة المواطنين والمواطنات.

ومن الضروري نذكرو بأنه المركز ديال عين عتيق هو في فترة إعادة البناء، والتوسيع ديال الطاقة ديالو اللي أصبحت 1500 ديال المواطنين والمواطنات، يعني التطبيق ديالو مع القانون 14.05 بفضل الجهود ديال السيد الوالي ديال الرباط -سلا-زمور-زعر، وبعض المحسنين وبالمشاركة ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

وفي إطار تعميم تنفيذ هاذ الإستراتيجية، هناك مناقشات مع المعنيين بالأمر في مدن مراكش وطنجة وأكادير ومكناس ووجدة وآسفي والعيون. وشكرا على حسن استماعكم.

### **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

### **المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على التفاصيل فيما يخص هاذ المجال اللي قدمته لنا، هو فعلا هاذ السؤال طرح عدة مرات ماشي من طرف فقط فريق التحالف الوطني ولكن طرح من طرف الإخوان ديالنا السادة المستشارين. لكن السبب اللي تيجعلنا دائما نعاودو نظرحو هاذ السؤال وهو السيدة الوزيرة أن هاذ الظاهرة احنا نتقولو قبح الله الفقر، ولكن اللي جعلنا نظرحو هاذ السؤال ماشي باش نقولو للحكومة باش تقهر هاذ السعاية، لا أبدا، احنا نتقولو للحكومة أنها لا بد ما أن تتجدد لمعالجة هذه الظاهرة، لأنه احنا نغاربة ما نرضاوش أن هاذ الظاهرة تولي ثقافة في بلادنا.

حيث أنه اللي بغا يتحايل على شي حاجة يلجأ لهاذ الظاهرة هادي، وها أتم كيف كتشوفو اليوم كظن أنه الحكومة ديالنا كتهاون في هاذ المجال، ويمكن لكم تاخذوا واحد النموذج اللي هو النموذج ديال المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، جاو لقاو هاذ الظاهرة مباحة ودخلوا حتى هما في هاذ المجال، وأصبحوا حتى هما واحد الشريحة مهمة اللي ولات كتساهم وكتوسع هاذ الظاهرة هادي.

ولهذا احنا ما نرضاوش أن في بلادنا، هاذ المجال يبقى هكذا مفتوح وبهاذ الشكل هذا، أننا اعطينو بطبيعة الحال الأصناف اللي كايته، ما نتمناو كوش أنكم تعولوا دائما على الجمعيات، لأنه الجمعيات كايه كفاءات ولكن الوسائل والإمكانات ديال الجمعيات ما يمكنش تحارب هاذ الظاهرة السيدة الوزيرة.

وثانيا، ويمكن لكم عاود ثاني تاخذوا واحد الملاحظة كنموذج باش يمكن تعاونوا بها، وهو هنا تتلقاو بعض المدن المغربية ما فيهاش السعاية، وبعض المدن المغربية عامرة تبارك الله بالسعاية، ولهذا هاذ الشي ماشي معقول، غير إما احنا ننسحو بهاذ الظاهرة هادي وخصها تكون عمومية ومباحة في جميع المدن، أولا غادين نحاربوها ونعالجوها بالطرق الشرعية وبالطرق المعقولة.

كذلك الأعمال الاجتماعية، أنا تنظن بأنه هاذ الفقير كيف قلت قبح الله الفقر، الحلال بين والحرام بين، إذا كان فعلا هاذ السعالي تحت الضغط ديال الفقر والحاجة، المراكز الاجتماعية ديالكم والخدمات الاجتماعية يمكن غتعتيكم الجواب ديال هاذ الإشكالية، واش فعلا هاذ الناس ضاغط عليهم الفقر وضاغط عليهم الجوع؟ راه كايه مراكز الاجتماعية خصكم تتكلفوا بهم، وعاود ثاني هاذ المراكز الاجتماعية ماشي يمشوا لها وما يلقاوش حتى الحبز، خاص هاذ المراكز الاجتماعية إلا ديتيو لهم هاذ السعاية خصهم على الأقل يلقاو ما ياكلوا وما يشربوا السيدة الوزيرة.

مانطولش عليكم، السيد الرئيس، وتنشكركم.

### **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

### **السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:**

شكرا السيد الرئيس.

فعلا كنشاطكم الرأي ملي كتقولوا بأن التسول أو الفقر ما خصوص يولي ثقافة، وبالأخص التسول مخصوص يولي ثقافة، وأنا كظن بأنه الآن كايته مجهودات جد مهمة واحنا كتراهنو في النجاح ديال هاذ الإستراتيجية على مشاركة الجميع، ماشي فقط وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ولكن كذلك وزارة الداخلية ووزارة العدل بالإضافة إلى الدور ديال المواطنين والمواطنات كذلك، لأنه إذا كانوا المواطنين والمواطنات بغاو يقدموا التضامن ديالهم، هذا واجب وهذا شرف لكل مواطن ومواطنة أنه يتضامن مع أخوه أو مع أخته، ولكن يمكن لهم يقوموا بهاذ التضامن من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وما يقوموش إذن بالتالي بتشجيع الاحترافية في التسول.

كذلك الجمعيات ديال المجتمع المدني كتتكولو عليهم، ولكن ماشي كشركاء ديال السياسة ديالنا، واحنا كتقدمو كل دعم وكل إمكانيات، من سيارات التنقل ومن المراكز الاجتماعية ومن التجهيز ديالها إلى آخره من أجل مساعدة هاذ المواطنين في وضعية صعبة، وكتتكولو على الجمعيات بالقدرة ديالهم على العطاء في الميدان الإنساني وفي الميدان التضامني.

وبغيت نقول بأنه المراكز الاجتماعية مكتتصرش على أنها توفر الماكلة والشراب لهاذ المواطنين في حالة تسول، بل أنها تتضمن لهم إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الأنشطة المدرة للدخل ومن خلال التكوين اللي كتقدموه بالنسبة للناس اللي مازال عندهم استعداد أنهم يستافدوا من هاذ التكوين.

إذن يمكن لي نقول لكم بأنه في جميع مراكز الرعاية الاجتماعية كضمونوا واحد القسم ديال إعادة التكوين وديال إعادة الإدماج في الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية بصفة عامة، لأن ماشي الغرض هو أننا نوكلو واحد الطرف ديال الحبز، ولكن أننا نعلموه كيفاش يضمن لراسلوا أنه يضمن العيش ديالو

وديال الأسرة، ويعيد الإدماج ديالو أحيانا داخل الأسرة، وأحيانا أخرى أنه يعاود يندمج في الحياة العامة عن طريق العمل والإدماج الاقتصادي. شكرا.

#### **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

نتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول النهوض بأوضاع المرأة القروية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر مكدور، إدريس مروان، لحسن أمزوغ، حسن أوتغليست، علي آيت المودن، حسن قيشوحي، محمد كوري، محمد جوهرى، عبد الله أبو زيد، عبد القادر أقوضاض، محمد عدال، إبراهيم فضلي، عبد المجيد الحنكاري، أحمد الإدريسي، خالد بريقة، لحسن بوعود، عياد الطيبي، محمد بنمسعود، عبد الرحيم الشرفاوي وعبد الحميد السعداوي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### **المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نظرا للأدوار الطلائعية التي تلعبها المرأة القروية في بناء الاقتصاد القروي بالرغم من عدم مرئيته، بحيث أن معظمهن يعملن بدون أجر وذلك من خلال مساعدة أزواجهن وأسهرن عبر الأنشطة الفلاحية المتعددة، فإنه آن الأوان للنهوض بأحوالهن.

فرغم محاولة الحكومة إدماج قضية المرأة القروية في مخططاتها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحسين أوضاع النساء في مختلف المجالات، وخاصة اللواتي يعشن أوضاعا صعبة وهشة، وتعتبر النساء القرويات أكثر عرضة للفقر والأمية والتهميش ومختلف الظواهر الاجتماعية السلبية.

وانصافا لهذه الشريحة من المجتمع، نود السيدة الوزيرة مساءلتكم:

السؤال الأول: تستفيد الوزارة من خمسين سنتيم عن المتر المربع عن كل زربية تم بيعها، نريد معرفة المبلغ المخصص للمشاريع الاجتماعية للنساء وخاصة بالعالم القروي؟

السؤال الثاني: ما هي المعايير المعتمدة لانتقاء الجهات الأكثر احتياجا؟ وشكرا.

#### **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة تفضلني للإجابة على السؤال.

#### **السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

كنشكر السادة المستشارين ديال الفريق الحركي على وضع هذا السؤال المتعلق بوضعية النساء في العالم القروي، أنا كنتقاسم معكم الطرح حول المفارقة ما بين الدور الاقتصادي والمهام الكبرى اللي كيتحملوها النساء في العالم القروي، هاذ النساء في العالم القروي اللي كيشكلوا 50,6% من مجموع الساكنة في العالم القروي.

إذن المفارقة ما بين الدور الاقتصادي ديالهم وما بين العجز فيما يخص الحقوق ديالهم، يعني عجز الحقوق اللي كيعانيو منه، اللي عندهم أولا كونهم كينتميو للعالم القروي أولا وثانيا لكونهم نساء.

واللي كيزيد في العجز ديال الحقوق ديالهم هو كون هاذ النساء ما عندهمش حق في الكلمة نظرا لكونهم غائبات من تدبير الشأن العام والقرار على الصعيد المحلي، حيث أنهم لا يمثلون إلا 0,56% من مجموع المنتخبين المحليين، أو بعبارة أخرى أنه 99,5% من الجماعات المحلية ما عندهم ولو امرأة واحدة في المجالس المحلية ديالها.

إذن هاذ الجماعات كيم التدبير ديالهم بلا ما يتسمع للرأي ديال النساء، بلا ما يتخذ بعين الاعتبار التجربة ديالهم والحاجيات ديالهم، إذن غياب النساء في تدبير الشأن العام على الصعيد المحلي عندهم انعكاسات جد سلبية على الوضعية ديالهم والوضعية ديال الأطفال ديالهم وعلى التنمية ديال العالم القروي.

وفي هذا الإطار وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن نظمت ندوة وطنية يوم 16 يوليوز ديال هاذ السنة حول المشاركة السياسية للنساء في العالم القروي رافعة للتنمية المحلية، فالمشاركة السياسية للنساء هي اليوم شرط أساسي من أجل محاربة الفقر والأمية ووفيات الأمهات والأطفال والولوج إلى الماء وكل المشاكل اللي كتطرح على النساء محليا.

فالسؤال ديالكم متعلق بالضريبة على الزراري اللي هي كتحمّل طابع ديال التعاون الوطني، واللي تم الوضع ديالو في 50 سنتيم المتر المربع بتعاون مع القطاع ديال الصناعة التقليدية، فالمداخيل السنوية ديال هاذ الضريبة مع الأسف كتمشي بتراجع وهي تقبل بكثير على الحاجيات الحقيقية فيما يخص دعم النساء في العالم القروي، فما بين 2003 و2007 المبالغ ديالها دازت من 224 ألف و200 في 2003، يعني 22 مليون ديال السنتم إلى 117 ألف و796 درهم في 2007، يعني 11 مليون ديال السنتم، كنشوفوا على أنه هاذ المبالغ جد هزيلة وما كتفيش نهائيا في مواجحة وضعية النساء في العالم القروي.

فالإستراتيجية ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن المتعلقة بتحسين ظروف العيش ديال النساء القرويات، هي كيم الإعمال ديالها من خلال 2 مؤسسات عمومية اللي هي تحت الوصاية اللي هي: التعاون الوطني اللي كترصدو لها 55% من الميزانية ديالنا، ووكالة التنمية الاجتماعية اللي كترصدو لها 21% من ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

تتعاون الزوج ديالها، لأن في العالم القروي، المرأة تتعاون الرجل والرجل  
تتعاون المرأة.

هنا ابغينا نعرفو هاذ المبالغ اللي هي ديال 50 سنتيم للمتر المربع، وإلا  
كان مترو و4 دالسنتيم تيتخلصوا، يعني في عوض 50 سنتيم تتخلص 100  
درهم، يعني 4 سنتيم تيحسبونها بحال متر، اللهم هذا إلا منكر، حرام، احنا  
بالنسبة لنا بغيناكم تعطيو واحد القوة للمرأة ديال العالم القروي، لأنها محتاجة  
لكم، السيدة الوزيرة، باش تعاونوها وباش يكون حتى هي عندها حقوق  
بحالها بحال المدن، وباش هاذ المبالغ تمشي لعندهم وتعطيوهم الأسبقية على  
المدن لأنهم محتاجين.

هذا من جهة، من جهة أخرى سمعنا 0.56%، سمعنا 92.05، يعني  
480 مركز في العالم القروي، أعطيونا التفاصيل ديال هاذ 480 مركز فين  
كاينة؟ أش من بلدان؟ أش من عروبية؟ تنقولوا احنا للعروبية بادية،  
تسمعوها هاذ العدد ولكن فين متفرق؟ الله أعلم، وشكون اللي تيتصرف  
فيه؟ الله أعلم، المرأة القروية أشنو تنتظر؟ الله أعلم، نتمناوكم إن شاء الله  
الرحمن الرحيم بحول الله باش ما تنساوش المرأة القروية.  
وشكرا السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

#### السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

أنا ما فهمتش كيفاش كتقول بأنك ما فهمتي حتى حاجة، ملي تقول لك  
بأنه التعاون الوطني هي موجودة في 70 ديال العمالات والأقاليم في المغرب  
وعندها أكثر من 2200 ديال مراكز الرعاية الاجتماعية اللي أساسا كيستافدوا  
مها النساء، وأنا من خلال الدورات اللي قمت بها في جميع جهات المملكة،  
تلاقيت هاذ المراكز ديال الرعاية الاجتماعية ولقيت فيها نساء كيستافدوا من  
التكوين، ولقيت فيها فتيات كيستافدوا من دار المواطن في العالم القروي  
بالضبط.

وهاذ التندشينات اللي كيقيم بها صاحب الجلالة يوميا واللي كنساهم فيها  
جميع القطاعات الحكومية، فين كاينة هادي؟ مكيناش في العالم القروي؟ وهاذ  
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي استافدوا منها أكثر من 3 ديال المليون  
ديال المغاربة بالأخص في العالم القروي، واش هذا ماشي تقدم بالنسبة  
لبلادنا؟

ملي تكلمتي، السيد المستشار، المحترم على الضريبة على الزراري، أنا  
عطيتك المبالغ، بغيتي تقولهم لك بالسنتيم، بغيتي تقولهم لك بالدرهم، ها هي  
هاذي في 2003: 220 ألف درهم هي 22 مليون سنتيم، واش أنا اللي  
صنعت هاذ الأرقام؟ ماشي أنا اللي صنعتها، هذا هو الواقع 2007 ولات 117  
ألف درهم، هي 11 مليون سنتيم على الصعيد الوطني، بغيتي تقولك على ما  
قبل؟ ما قبل كان ذاك الشي كيتدفع للتعاون الوطني، والتعاون الوطني ها هي

التعاون الوطني تتوفر على 480 مركز في العالم القروي اللي تتكون  
النساء والفتيات ديال العالم القروي مع أكثر من 30 ألف ديال المستفيدات  
في مختلف المهن والاختصاصات.

ووكالة التنمية الاجتماعية، فمذ تأسيسها وضعت 640 مشروع ديال  
الأنشطة المدرة للدخل وللتشغيل في العالم القروي، موزعة حسب 16 ديال  
الجهات ديال المملكة، وجهات: سوس-ماسة-درعة، مكناس-تافيلالت  
ومراكش-تانسيفت-الحوز اللي هي مصنفة من ضمن الجهات اللي هي أكثر  
فقرا، بوحدها كتجمع 57% من هاذ المشاريع.

فيما يخص الاستهداف ديال الفقر تم وضع خريطة الفقر من طرف  
المندىوية السامية للتخطيط، وعلى هذا الأساس تم الأعمال ديال المبادرة  
الوطنية للتنمية البشرية اللي أعطى الانطلاقة ديالها صاحب الجلالة يوم 18  
ماي 2005 لمحاربة الفوارق الجهوية أو المبنية على النوع، من خلال 403  
ديال الجماعات القروية الأكثر فقرا أو اللي نسبة الفقر ديالها يتجاوز المعدل  
الوطني.

وكذلك في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم إعمال برامج مندمجة  
اللي تم التحقيق ديالها بفضل الانتقائية ديال البرامج الحكومية والشراكة ديال  
الجماعات المحلية والمجتمع المدني، والنتائج اللي أعطتها لنا مؤخرا المندىوية  
السامية للتخطيط كتبين أنه كاين تحسن ديال ظاهرة الفقر في العالم القروي.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا السيد الرئيس.

مع كل أسف أنا السيدة الوزيرة عرضت علينا واحد ثلاثة ديال الصفحات  
ما فهمناش منهم شي حاجة اللي غادي يمكن لي نجابو عليها.

بكل صراحة، تكلمتو، السيدة الوزيرة، كتنبو على أن من 2003 إلى  
2007: 22 مليون تجمعات ما تجمعات، أنا نمشي معكم في هاذ الاتجاه،  
اعطيوني من 1996 غير من 2003 اللي تكلمتو عليه، ذاك المبالغ فينا هي،  
اعطيونا فين مشات؟ لمن اعطيتيوها؟ لحد الآن ما عرفناش.

أنا غادي نتكلم لك على المرأة القروية، ما نتكلمش على المرأة اللي هي  
في المدن، وأنتا السيدة الوزيرة الحمد لله امرأة تتدافعي على النساء،  
تتعرفوها، ولكن المرأة القروية راه لحد الآن باقي ما سمعناكم تتدافعو عليها،  
بجيت ما تنساوش أن المرأة القروية تسكن زريبة، براكاة، ما عندها لاضوء،  
ما عندها لا ماء، خصها تمشي تسقي من البير باش تجيب الماء لذك البنات  
اللي تيعاونوها في الزريبة، ضرب ما تضرب، تمشي تجيب الحطب باش  
تطيب لهم ما يأكلوا باش يعاونوها في الزراري، ضرب ما تضرب، وعاد

نقوم، أنا قلت بأنه 480 مركز اللي يقيموا بالتكوين ديال النساء ديال العالم القروي، أنا عطيت الأرقام ديال 30 ألف ديال النساء مستفيدات في العالم القروي.

ويا الله نعملو يدي في يدك نمشيو في أي إقليم بغيتي ديال المملكة، وقلبو تما فين كاينين المراكز ديال التعاون الوطني وغادي نلقاهم يقيموا بالدور ديالهم تجاه النساء، اللي يمكن معلوم هاذ الخدمات غادي تحسن، ولكن ما نقولوش بأنه هاذ الشي ماكاينش نهائيا واما احنا كلنا عايشين في المغرب وكلنا كنعرفو صعوبات العالم القروي، وتنقولو لكم بأنه أحسن طريقة لتقوية القدرات ديال النساء في العالم القروي.

احنا كاملين اللي يمكن لنا نساعدوهم على ذلك نعطيوهم الصوت، نعطيوهم الإمكانية ديال أنهم يكونوا ممثلين في الجماعات القروية، ويقولوا لنا أشنو هما المشاريع اللي عندهم الأولوية، لأنه فعلا هما اللي كيدبروا الواقع اليومي ديال الأسرة ديالهم، ولكن الوقت فاش كيتخاذا القرار هاد النساء ما كنسمعوهمش، كنسدو عليهم في الديور ديالنا، وأنا كمنشي كنزور المناطق ديال العالم القروي كنعرفو الرجال موجودين تنقول لهم فين هما العيالات، كنعرفو العيالات مجيعين في الديور.

هاذ الشي هو اللي خصنا نبدلوه، النساء في العالم القروي كيشكلوا واحد الثروة هائلة في خدمة التنمية، اللي خصنا احنا كاملين نتعاونو على أننا نخرجوهم إلى الوجود ونعطيوهم الكرامة ديالهم، ونديرو بالرأي ديالهم، وبلادنا غادي تولي ديك الساعات أحسن من أي بلاد في العالم، هاذ الشي اللي بغيت نقول لكم. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، كما نشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول جودة تطبيق القانون، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب الهلاي، محمد الحضورى، عبد السلام خيرات، محمد عذاب الزغاري، حسن ألكيم، سعيد سرار، علي سالم شكاف، مولاي الحسن الطالب وحسن قاسمي، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

#### المستشار السيد بوشعيب الهلاي:

السيد الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء،  
السيدات الوزيرات،  
الأخت المحترمة،  
إخواني المستشارين المحترمين،  
السيد الرئيس،

لقد ترددت الحكومة في الجواب على هذا السؤال الذي طرح منذ أربعة شهور وهو حول تطبيق جودة القانون المغربي، هل جملة جودة القانون والتطبيق؟ هل هي عربية أو غير عربية؟ بحيث المسائل واضحة، ولكن أنا أطرح السؤال، لماذا هذا التردد؟

مع أن بلادنا تتوفر على ترسانة هامة من القوانين تنظم كافة المجالات، وقد قام البرلمان بدور كبير في تحسين وتحسين المنظومة التشريعية لبلادنا خلال العشر سنوات الأخيرة كما وكيفا.

لكن المفارقة التي نعاني منها اليوم هي في تطبيق هذه القوانين، حيث أن الإشكالية المطروحة، والتي يعيشها المواطنون في الميدان، هي كيفية تفعيل مقتضيات القانون، كما أن حسن وجوده تنفيذ القانون أصبحت تطرح عدة مشاكل لدى المواطنين، وهذا شيء معروف.

الآن فما هي الجهود التي بذلتها الحكومة والوزير الأول من أجل تحسين تطبيق القوانين حتى تتحقق الغاية منها؟  
وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على السؤال.

#### السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا لا بد من أن أقدم بالشكر للسيد المستشار المحترم الذي أبرز ما يعنيه بسؤاله، وهو فعلا كما يتبين سؤال في غاية الأهمية، فأعتقد أننا جميعا وخصوصا على مستوى البرلمان حينما نشرع، فإننا نسعى إلى أن تكون التشريعات التي تصدر عن البرلمان (المؤسسة التشريعية) قوانين قابلة للتطبيق ومستجيبة لحاجيات البلاد وملائمة لمستوى ما بلغته من تطور.

وأعتقد أنه فيما يرجع مجال التشريع، يمكن أن نقول بأن التشريعات المغربية تتصف بالجودة، حيث أن مسلسل التشريع يسمح بذلك، حيث أنه على مستوى السلطة التنفيذية تمر النصوص القانونية عبر الوزارات المختصة ثم الأمانة العامة للحكومة ثم مجلس الحكومة وأخيرا مجلس الوزراء، وفي كل هذه المراحل تحرص الإدارة المغربية والحكومة على جودة التشريعات.

ثم هذه التشريعات تعرض بعد ذلك على البرلمان، الذي يقوم بدراسة النصوص المعروضة عليه على مستوى الغرفة الأولى ثم بعد ذلك على مستوى الغرفة الثانية، وقد يحتاج الأمر إلى قراءة ثانية، وفي كل هذه المراحل ضمان شروط إنتاج تشريعي جيد، إذن هذا فيما يرجع لوضع القوانين.

أما فيما يرجع للحكامة الجيدة في مجال تطبيق القانون، وربما هذا ما يلح عليه السيد المستشار المحترم، فأعتقد أن الأوراش المفتوحة حاليا في بلادنا

## السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آليات التنفيذ الجيد للقانون معروفة، وكما تعلمون فإن في مقدمة هذه

الشروط:

أولاً: إدارة فعالة قادرة، تتوفر على موارد بشرية كفأة وتسودها الشفافية والتزاهة، وهذا ورش في مقدمة أوراق الحكومة، أي إصلاح الإدارة وجعلها إدارة تخدم المصالح العامة للمواطنين.

ثانياً: وهناك عامل أساسي ثاني، وهو المتعلق ببناء مجتمع متشبع بقيم المواطنة الحقة وهذه مسألة مجتمعية، تعود لنا جميعا المسؤولية في الوصول إليها، وصاحب الجلالة يرمى مشروعا مجتمعا حدثا ديمقراطيا أصبح يحظى بإجماع المواطنين المغاربة.

والأداة الثالثة هي قضاء ناجح، كفء، مستقل، يفصل في كل خلاف يمكن أن ينشأ بين المواطنين في مجال فهم القانون أو في مجال تنفيذ القانون.

إذن إننا نتحدث عن أهداف كبرى ينخرط فيها مجموع المغاربة، وهذا هو المشروع الذي يراعى جلاله الملك، وتعمل حكومة جلاله الملك على تفعيله.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول استصلاح القطاع المعدني، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الطاهر الفيلاي، كافي الشراط، العربي الحرشي، محمد بلحسن خيري، محمد أبو الفرج، عبد اللطيف أبدو، عبد الحميد بلقيل، فوزي بنعلال، بنجيد الامين، العربي بوراس، عبد الكبير برقية، عبد السلام بلقشور، الطيب الموساوي وعبد الله المكاوي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

## المستشار السيد محمد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمات،

الأخت المحترمة،

إخواني المحترمون،

السؤال في غاية الوضوح والبساطة يتعلق بمجال التعدين بالمغرب.

كلنا يعلم أن المعادن من المقدرات التي أودعها الله لتكون في خدمة البشرية، كلنا يعلم أن العديد من الدول سارت في منهاج استصلاح هاذ القطاع وبالتالي استثماره، تنبغي من ذلك التنمية البشرية.

كلها تأخذ في اعتبارها في إطار دولة القانون والمؤسسات، وجميعنا نحرص على سيادة القانون، الجميع يحرص على جودة تطبيق هذه القوانين.

وبالتأكيد، فكلما كان التشريع واضحا وإلا وكان مجال تطبيقه سهلا وممكنا، ولكن حينما يكون هناك بعض الغموض، وغالبا ما يكون ذلك، فكما تعلمون ففي مجال دولة القانون هذا الغموض ليس هناك من ملجأ إلا إلى القضاء المستقل النزبه الذي يبت في النزاعات حينما تحصل نزاعات.

ويبقى من واجبنا في البرلمان كما في الحكومة أن نلجأ إلى تعديل القانون كلما برز ما يدعو إلى تعديل القانون، وهذا ليس فقط من واجب الحكومة وإنما هو كذلك من واجب البرلمان.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على

التعقيب.

## المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس المحترم،

أنا أشكر السيد الوزير دياب العلاقات مع البرلمان على الجهود التي بذلها

للإجابة على هذا السؤال.

نحن من جهتنا نبحت عن آلة لتكون تشريعاتنا وتطبيقها جيدة، نحن نبحت عن الآلة التي لم تجد في جوابكم السيد الوزير المحترم، وأنا احترمكم كثيرا. الحكامة التي جاء بها التصريح، نحن كلنا متفقين عليها، وكذلك كما أشرت للمراحل التي تمر بها التشريعات حتى تصل إلى التطبيق، نحن معكم ونفهمكم على أنكم تعملون جهود كثيرة حتى تكون جيدة، حتى يزول الغموض الذي أشرتم إليه يجب على الحكومة أن تبحت عن آلة، لأن راه ما يطبق القانون بكيفية جيدة، وهذا لا يحتاج إلى حجة، أنت رجل وطني، أعرف الناس بهذا.

يمكن لي القول، وغادي تسمح لي السيد الوزير المحترم، راه أنا أتكلم بكيفية محترمة، الحكومة في نظري، القانون يشتكي هو بنفسه، لو كان شيئا ينطق لاشتكى إليكم على تطبيقه، وأنا أقول ولكن بكيفية حبية، أقول على أن الحكومة مع الاحترامات ديالي لها تتفرد من عدم تطبيق هذه القوانين.

ولكن أنا أطلب من السيد الوزير المحترم حتى تكون الحكومة باعثة لإزالة الغموض الذي ذكرتم، ثانيا عن آلة لتطبيق القانون المغربي بالنسبة لجميع المغاربة.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على

التعقيب.

ونحن في المغرب قد حبانا الله بالعديد من المعادن (هاذ السؤال المطروح عليكم السيدة الوزيرة قد طرح مرات وأخرى من قبل)، ونفس المضمون بالسؤال وهو المتعلق بالترسانة القانونية للفاعلية المعدنية، فالأجراً الفاعلية المعدنية في المغرب لا تواكب هذه الغاية التي تتوخاها جميعا وتتوخونها أتم أيضا، بصفتمكم المسؤولة الأولى على هاذ القطاع الحيوي الهام جدا في المملكة.

لذلك، فالسؤال بسيط جدا كما قلت من قبل، وهو أننا نريد معرفة الإجراءات والتدابير التي تنوي وزارتم اتخاذها من أجل تطوير القطاع وإعادة النظر في القوانين المنظمة له، حتى يلعب هذا القطاع دوره الأساسي المتوخى منه في الاقتصاد وفي الاجتماع. وشكرا.

#### **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

#### **السيدة أمينة بن خضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا القطاع المعدني كيعب دور مهم في الاقتصاد الوطني خاصة الجانب المتعلق بالفوسفاط والمواد الأخرى، ويساهم هذا القطاع في نسبة 20% في قيمة مجموع الصادرات الوطنية، ويبلغ نصيبه في الناتج الداخل الخام حوالي 6%، علاوة على مساهمته في تشغيل اليد العاملة، إلى جانب مساهمته أيضا في إنجاز البنية الأساسية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

ونبغي نذكر أيضا بأن قطاع المعادن يواجه تحديات داخلية، تتعلق بإيجاد مكامن جديدة وتحسين القيمة المضافة للمواد المعدنية المنتجة والتنمية المستدامة، وثانيا أسباب خارجية ناتجة عن التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، التميز بالتنافسية وعدم استقرار سوق المواد المعدنية، بالإضافة إلى طابع المخاطرة الذي يميز التنقيب عن المعادن.

ولإعطاء دينامية جديدة لهذا القطاع تم وضع إستراتيجية معدنية، تركز على الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية المعدنية، مع تقوية دور الدولة على صعيد إنعاش البحث والتنقيب الجيولوجي والمعدني وإنجاز البنية التحتية وملاءمة النصوص التشريعية وتكوين الأطر واليد العاملة المختصة.

وهذه الإستراتيجية يدخل فيها المحاور التالية:

أولا: تحسين البنية الجيولوجية الأساسية، وذلك عبر تسريع وتيرة إنجاز الخرائط ضمن المخطط الوطني للتخطيط الجيولوجي؛

ثانيا: تطوير قدرات الإنتاج والتقييم المعدني؛

ثالثا: تنشيط البحث المعدني؛

رابعا: تنمية الاستغلالات المعدنية الصغرى؛

خامسا: تكثيف التنقيب في المناجم؛

وسادسا: تقوية الإنعاش المعدني؛

وأخيرا: ملاءمة الإطار التشريعي والقانوني من خلال تحيين القوانين المنظمة للنشاط المعدني من أجل إعطائه دينامية جديدة، خاصة القانون المعدني والنظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، والظهير المنظم للمنطقة المنجمية لتأفيلات وفكيك، وكذا القوانين المنظمة للأنشطة الشبه معدنية.

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية وخصوصا فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لقطاع المعادن، تسهر وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة على خلق الظروف الملائمة لتأمين النمو وتطوير هذا القطاع والحفاظ على المكتسبات المهنية مع مراعاة تحولات وإكراهات المحيط الاقتصادي، ولهذه الغاية جعلت الوزارة من أولويتها تحيين القوانين المنظمة للنشاط المعدني.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع قانون للمناجم في إطار عصري تماشيا مع التطورات والمستجدات التي تعرفها عملية البحث والاستغلال، وكذا التوجهات الذي حددتها الإستراتيجية المنجمية الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والموارد المعدنية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، كان هذا المشروع موضوع عدة لقاءات على صعيد الأمانة العامة للحكومة واجتماعات مع المهنيين ومختلف الوزارات المعنية، إذ تم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات التي ساهمت في إغناء مشروع النص وجعله يتماشى مع التطورات التي يعرفها القطاع المعدني على الصعيدين الوطني والدولي، واليوم نص من هذا القانون يوجد في الأمانة العامة لتوزيعه على أعضاء الحكومة.

وأتمنى كما جاء في رد الأسبوع السابق للأستئلة في نفس الموضوع، أتمنى أن يمكن الوصول إلى صيغة نهائية ملائمة، لأن كإين هنا عدة تدخلات، ووزارات حتى هي معنية ببعض النقط، واللي يمكن عطلت هاذ المشروع في السنوات الأخيرة باش نصيبو حل في أقرب الآجال لهذه الغاية.

وبخصوص الظهير الشريف الصادر في 1960 بشأن النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، فتم أيضا وجود من طرف الوزارة على نسخة جديدة ملائمة مع مشروع النظام الأساسي السالف الذكر، ودفعنا هاذ القانون المتجدد إلى جميع المتدخلين في القطاع بما فيهم المهنيين والفرقاء الاجتماعيين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم من أجل بلورة مقتضيات هاذ القانون الجديد.

وشكرا.

#### **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

## المستشار السيد محمد كافي الشراط:

شكرا لكم السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات. نتمنى أن تكون هنالك يومية محدودة في التاريخ، محدودة في الزمن لإفعال هذه الأجرة التي تحدثت عنها من خلال هذه المشاريع القانونية. كما نتمنى أيضا، وهذا هو الذي لم أسمع في ردمك، وهو ما هو موقف الوزارة أو سياسة الوزارة من موضوع التحرير ودعم المبادرة الخاصة في هذا القطاع؟ نود أن نعرف. ولذلك، ألا ترون كما عقدتم ندوة صحفية كانت شافية، أجابت على الكثير من التساؤلات أن تعاد الكرة هذه المرة في الموضوع المحوري، وهو موضوع التعدين؟ شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

## السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس. هاذ القطاع المعدني كيلعب دور بحال اللي قلت مهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ديال بلادنا، والقطاع الخاص كيلعب دور مهم لأن جميع المشاريع المعدنية اليوم هي في يد الخواص، والدولة كتلعب الدور ديالها في الميدان التشريعي وفي تحيين القوانين، وهذا هو اللي غادي نعملو عليه العمل، فاليوم المجال مفتوح لجميع التدخلات وكنواكوها باش يكون تطور هاذ القطاع في أحسن ما يرام. ونتمنى في المستقبل باش تحيين هاذ القوانين اللي ذكرت، تجي في أقرب وقت إن شاء الله لتساهم في تطوير القطاع.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وكما نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيدة وزيرة الثقافة حول دعم الثقافة في المجال القروي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد القاسمي، العربي المرشحي، الطاهر الفيلاي، التيجاني حباشيش، عبد الكبير برقية، علي قيوح، محمد بلحسن خير، عبد العزيز عزابي، خديجة الزومي، أحمد القادري، العربي القباچ، محمد السوسي الموساوي، أهل أحمد إبراهيم مامي، محمد بلफल وعبد الغني المكاوي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

## المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

السيدات والسادة الوزراء، السادة المستشارون،

إنه من المعلوم أن الثقافة تعد مطلباً شعبياً بغض النظر عن المكان والزمان، لأن الثقافة تعتبر غذاء روحياً لكافة الشرائح الاجتماعية، وإنه من باب يسر الثقافة خلق ثقافات تساعد على إيصالها إلى العموم إلى جانب تعميم التعليم والمعرفة، وذلك من طريق تزويد الجماعات القروية بمكتبات قارة، ولو عن طريق الشراكة وتزويدها بعدد من الكتب والمجلات وإنشاء معارض فنية.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخذونها مستقبلاً لدعم انتشار وتعميم الثقافة بالعالم القروي؟

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة وزيرة الثقافة للإجابة على السؤال.

## السيدة ثريا قرطيف، وزيرة الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

الإخوة من أعضاء الفريق الاستقلالي،

الزميلة الوزيرة، الزميل الوزير،

أريد أن أشكركم أولاً على قيمة ورمزية هذا السؤال والذي يهم الحياة الثقافية في البادية المغربية.

وأود هنا أن أذكر بتصريح أمام اللجنة المختصة بقطاع الثقافة خلال مناقشة الميزانية الفرعية بمجلسكم الموقر في شهر نونبر الماضي، والذي أكدت فيه على أن اختيار الوزارة الإستراتيجي هو بالضبط معالجة الاختلالات الحاصلة في التوزيع المجالي للبنيات والخدمات الثقافية.

كما أكدت منذ تعييني في المسؤولية على رأس وزارة الثقافة على أنني سأعمل جاهدة لدمقرطة خدمات هذا المجال وتسهيل ولوج كافة المواطنين والمواطنات إليه، وبالتالي إلى رفع التهميش والإقصاء عن المناطق المختلفة في هذا الميدان.

وأشير إلى أن الوزارة في المرحلة السابقة مع سلفي المحترم الأستاذ محمد الأشعري، كانت قد أنجزت شيئاً أساسياً في سنة 2006، حين تمكن من إقرار مرسوم يعيد تحديد وتنظيم اختصاصات وزارة الثقافة، مما أدى إلى خلق المديرات الجهوية وأقر نوعاً جديداً من التدبير عبر عقود برامج بين هذه المديرات وبين الإدارة المركزية، وهذا يعني تفويت الكثير من الصلاحيات المركزية إلى المديرات الجهوية وتحويلها نوعاً من الاستقلال المالي لتدبير الشأن الثقافي في الجهة، بكل أبعاده الجهوية والإقليمية والمحلية في المدن وفي الوسط القروي، وهذا شيء نتبناه ونواصل العمل فيه.

### السيدة وزيرة الثقافة:

شكرا السيد المستشار.

أنا أعرف أن مدينة بني ملال أن هناك عدة مشاريع ثقافية ستبدأ إن شاء الله البنائيات فيها ابتداء من 2009، ونحن رهن الإشارة إذا كانت هناك اقتراحات للمهرجانات ما أو لأنشطة ما، فنحن مستعدين في وزارة الثقافة ومستعدين إلى أن نأتي إلى مدينة بني ملال مرة ثانية ونفتح النقاش، ونحن على كل الاستعدادات لأي نشاط ثقافي. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة وزيرة الثقافة، كما نشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة. ونمر إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة حول تبسيط المساطر الإدارية، للمستشارين المحترمين السادة: الحو مريوح، محمد بلحسان، يحيى يحيى، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد وعبد الحميد بنعلوش، فينتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

### المستشار السيد الحو مريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان والسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت غير نوصل للسيد الوزير، تعاني الإدارة المغربية من العديد من المساطر الصارمة، التي تشوب مدى إنجاز المعاملات الإدارية وكذا الوثائق المطلوبة وعدد المتتبعين للمساطر، وفي بعض الأحيان تجاوز المرجعيات القانونية المعتمدة لإنجاز المساطر، إلى غير ذلك من مختلف مظاهر التعقيد والتماطل والجرم.

وإذا كانت الحكومة... فإن اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر تضع الخلايا المتخصصة لتبسيط المساطر الإدارية على صعيد مختلف القطاعات الحكومية، لكننا مع ذلك نعتبر بأن هذه الجهود لازالت بعيدة عن تطلعات وانتظارات المواطنين، الفاعلين الاقتصاديين، وحتى شركائنا الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي مثلا.

أولا، عدم استشارة وإشراك المتعاملين بهذه المساطر، إذا عرف بمعرفة نوعية التعقيدات التي يعانون منها معرفة تامة.

ثانيا، نجد أن كل المقترحات تنسم بطابع العمومية وعدم التركيز بدقة على الإجراءات التي غالبا ما تكون سبب حقيقي وراء التعقيد الإداري لجل المساطر.

ثالثا، الانشغال بالمساطر الداخلية للإدارة، على حساب المساطر المرتبطة بالعلاقات الإدارية مع المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

كما أن مبدأ القرب هو المرجح الأساسي في عملنا سواء في المدار الحضري أو في الوسط القروي، لذلك فالبادية المغربية التي نعتر بها جميعا وندرك حاجياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطبيعة الحال، لا تغيب مطلقا عن اهتماماتنا الأساسية والأولية، وقد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إشارة قوية ثمينة مؤخرا للثقافة في الوسط القروي، حين حرص شخصيا على تدشين دور الثقافة بالوسط القروي.

كما أن شراكة الوزارة مع بعض المؤسسات الدولية كالإتحاد الأوروبي تضع العالم القروي من الأولويات، فهناك تقريبا تسع دور ثقافة كلها مبرجة في العالم القروي بالنسبة للشطر الأول، أما بالنسبة للشطر الثاني فهناك دور ثقافة كلها إن شاء الله يعني ستدشن في السنوات المقبلة في العالم القروي. وهناك كذلك بعض نقط القراءة التي سندشنها قريبا، مثلا في بوفكران ناحية المجاط، دكالة، أبي الجعد، وزان، المضيق، واللائحة طويلة. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

### المستشار السيد عبد الغني مكاي:

شكرا.

نشكركم، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذه الإيضاحات التي تفضلتم بها، إلا أننا نلح كفريق استقلالي على ضرورة الاعتناء بالعالم القروي، وكنعناودوها مرة أخرى، وتعميم المعرفة والثقافة، حيث لا يمكننا التكلم عن الهوية المغربية بمعزل عن الثقافة السائدة بالعالم القروي، خصوصا وأن المغرب له قرى تزخر بثقافات حية تحتاج لمجهود لتعميمها والعمل على استثمارها سياحيا، لأن الخزون القروي جزء لا يتجزأ من ثقافتنا وحضارتنا، لذا لا بد من إقامة معارض وطنية ودولية للتعريف بهذه القيمة الإنسانية والعمل على مد الجسور بين العالم الحضري والقروي لإكمال الصورة المغربية ثقافيا وحضاريا والتمكن من النهوض بالثقافة المغربية.

كتم في السنة اللي فاتت عندنا في إقليم بني ملال، وحضرتم للموسم ديال ألف فرس وفرس واستمتعتم بذلك اليوم اللي حضرتوا معنا فيه.

احنا كنبطبو مثلا الإشعاع لذلك اليوم ديال ألف فرس وفرس يكون على صعيد المغرب وعلى الصعيد الدولي، وعلاش ما تكونش مثلا في الجهات عندنا مخرجان ديال الماء؟ احنا معروفة الجهة ديال تادلة-أزيلال بالخران ديال الماء والسدود، سد بين الويدان والسياسة اللي وموجودة فيه، الشلال ديال أوزود، العيون ديال عين أسردون إلخ... فكنبغيو تكون مجهودات في هذا الاتجاه هذا.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة وزيرة الثقافة.

المتفقين حول المساطر الإدارية المختلفة، التي تمكنهم من الولوج إلى الخدمات العمومية على الرقم الهاتفي 082003737 من داخل أرض الوطن، وعلى الرقم الهاتفي 21237237437 من خارج أرض الوطن.

وكما تعلمون، وعلى سبيل المثال فإن إحداث بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية يعتبر من الإجراءات المهمة في مجال تبسيط المساطر الإدارية، إذ ستمكن من إعفاء المواطنين من مجموعة من الوثائق كعقد الازدياد وشهادة السكنى وشهادة الحياة وشهادة الجنسية.

ولابد في الأخير أن أشير إلى أن البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية، والذي ساهم بشكل فعال في تبسيط المساطر الإدارية وفي تقريب الإدارة من المرتفقين، حيث مكن هذا البرنامج في وضع على الخط أكثر من 200 خدمة عمومية، أذكر منها على سبيل المثال لا للحصر: بوابة الصفقات العمومية، كل ما يتعلق بالوثائق الشخصية، الضرائب، السكن، التعمير، مجال التشغيل إلى آخره.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد الحو مروج:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

الجواب واضح، هناك فعلا برنامج، هو ورش كما قلم ورش مهم جدا وبهم الجميع، وزارتم هي محور لهذا الإصلاح المهم، فقط بعض النقط نركز عليها في الموضوع هي:

أولا وقبل كل شيء فيما يتعلق بالمواطن، بغينا السيد الوزير K فوقاش معاناة المواطنين مع الإدارات، وذلك سير واجي غادي يتقاضى بصفة عملية؟ البرنامج ديالكم واضح، ولكن بغينا باش المواطنين يلمسو باللي سير واجي ما بقاش، بغينا أيضا التطبيق الفعلي لذلك المنشور المتعلق بإطلاع المواطنين عبر المصقات (les affichages) في الإدارات، باش المواطن ملي يجي لغرض إداري كيلتي قدامو أشنو خصو مرة واحدة، ماشي سير جيب هادي ومن ترجع سير جيب هادي إلى آخره، هنا غادي نلمسو في الواقع البداية ديال هذا الورش السيد الوزير.

النقطة الثانية وفي نفس السياق، هناك مشكل ما بين الإدارات كيضطر المواطن أو الفاعل الاقتصادي اللي كيقتصد الإدارات باش يعالجوا هو بنفسه، الوثائق اللي ك تكون ما بين الإدارات، كيضطر هاذك اللي جاي لغرض إداري باش يمشي ما بين الإدارات يدي الوثيقة لها ويرجعها لها ويعطي لها ويحجب لهذا إلى آخره، اللي هي المهمة ديال الإدارات ما بيناتها.

وهنا هضرتو على الإدارة الإلكترونية، نتمناو باللي المعاملات عبر الحاسوب تفضي هاذ المشكل في مرة، لأن الإدارات بينهم يمكن ليهم يشوفوا الوثائق بينهم ويغنيوا المواطن والفاعل الاقتصادي من هاذ سير وآجي.

رابعا، باعتبار تبسيط المساطر حكرا على الخلايا المكلفة بهذا الموضوع، فإنما يجب أن يكون كهاجس سوي مختلف مكونات الإدارة مركزيا ومحليا.

ونظرا لكل هذا، أصبحت ضرورة العمل بشكل أسرع على تبسيط المساطر الإدارية تفرض نفسها بشكل ملح من أجل تحقيق هدفين أساسيين، الأول يتعلق بتيسير الحياة اليومية للمواطن من خلال توضيح العلاقات ودعم التواصل بين الإدارة والمواطنين، والثاني يتعلق بتيسير مساطر المقاولات والفاعلين الاقتصاديين والمصدرين حتى يتمكنوا من المساهمة الفعالة في جهود التنمية.

وفي هذا السياق، نسألكم، السيد الوزير، عن برنامج وزارتم بخصوص تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؟  
وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

#### القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية أشكر السادة المستشارين المحترمين عن فريق العهد لطحهم هذا السؤال الهام، والذي يتعلق بموضوع تبسيط المساطر الإدارية، الذي أضحى من الأوراش المهمة ضمن برنامج الحكومة في مجال تحديث الإدارة.

وأود بهذه المناسبة التذكير بأن الغاية من تبسيط المساطر الإدارية هو تجاوز الصعوبات والتعقيدات الإدارية من قبيل الأمثلة التي وردت في سؤال السادة المستشارين المحترمين، وذلك لتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية بالنسبة لعموم المتعاملين مع الإدارة سواء كانوا أشخاص ذاتيين أو معنويين.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم إحداث إطار مؤسسي للسهر على إنجاز هذا الورش، يتمثل في اللجنة المركزية لتبسيط المساطر لدى وزارة تحديث القطاعات العامة واللجان القطاعية للتبسيط على صعيد جميع الوزارات التي خلصت أشغالها إلى حد الساعة إلى جرد وتدوين ما مجموعه 773 مسطرة، منها 202 مسطرة تمت دراستها وتبسيطها، حيث تم تحديد الوثائق المطلوبة حسب كل مسطرة وآجال تنفيذها والرسوم المطلوبة والمصالح الإدارية صاحبة الاختصاص، بالإضافة إلى النصوص المقننة لها.

وللتعريف بهذه المساطر وجعلها في متناول العموم تم إحداث موقع للخدمات العمومية (service-public.ma)، الذي يضم حاليا ما مجموعه 560 مسطرة باللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى إحداث مركز الاتصال ما يسمى ب (CAA)، تم من خلاله الإجابة على تساؤلات واستفسارات

وكذلك بغيت أن نؤكد لكم أن الوزارة أحدثت واحد الصندوق لتحديث الإدارات اسميتو: le FOMAP. هو مختص في تدعيم كل البرامج التبسيطة اللي عيقدهما كل قطاع أو كل إدارة، تدعم من طرف هذا الصندوق من أجل تسهيل الولوج إلى المعطيات من طرف المواطنين.

ومن جهة أخرى، بغيت أن أؤكد بالمناسبة للسادة المستشارين المحترمين أن الوزارة وضعت في ذاك البوابة ديال الخدمات العمومية، فواحد الخانة واحد الموضوع على شكل استطلاع للرأي، وهذا خاص أو موجه للمتعاملين مع الإدارة من أجل تقييم الأداء أو المساطر الإدارية.

وهذا الإجراءات كلها اللي ذكرت كلها تندرج في إطار المجهودات المبذولة من طرف الحكومة من أجل إرساء أسس ديال واحد الإدارة حديثة، واحد الإدارة فعالة، واحد الإدارة قريبة من المواطنين، واحد الإدارة اللي كتفاعل وكتجاوب مع انتظارات ومع اهتمامات المواطنين بصفة عامة. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كما نشكركم على مساهمتكم معنا، ونواصل جلستنا مع الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، وستتولى الإجابة عن هذه الأسئلة بالنيابة السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، والسؤال الأول حول تسييج الحميات الغابوية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد ابو الخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي ادريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش وعزيز مكيف، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

#### المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد يجادل في كون الحميات الغابوية لها دور مهم في تلطيف الأجواء المناخية وتبقى متنفسا كبير للمدن الكبرى المحيطة بها، كما أنها ميلاد لرواد القنص من مختلف شرائح المجتمع المغربي وكذا الأجانب، والله الحمد فإن بلادنا تزخر بغابات واسعة في مختلف أنحاء المملكة.

وفي هذا الإطار، فإن هذه الغابات يعيش بها وحيش كثير كالحنزير مثلا، الشيء الذي يكون له بعض الانعكاسات السلبية، لكون هذا الوحيش من الحنزير يأتي على الأخضر واليابس للمساحات الأرضية المزروعة

نقطة أخرى السيد الوزير وأشترتم إليها وهي ذو أهمية بالغة تتعلق بالصفقات العمومية وأشترتم إليها، هو التعقيد اللي كاين دابا في فسح الصفقات العمومية ملي ميكونش المقاول يحترم دفتر التحملات أو لا ما قادرش على الإنجاز ديالها.

واحنا كنسرعو باش نجزو في البلاد ديالنا وسيدنا كيسرع باش يسرع الوتيرة ديال الانجاز، فيما أن هذا التعقيد الإداري كيخلي الصفقات عام كامل باش يمكن ترجع الصفقة باش يدار عاود ثاني طالب عروض من جديد.

عائنا من هاذ الشيء بالكهوية القروية مثلا، دواوير وقرى كتبقى كتسنى عام لأنه كاين مشكل مع المقاول والمسطرة معقدة.

نقطة أخيرة السيد الوزير كهم التريبة، السلوك كيف ما بغى يكون الإصلاح إذا العنصر البشري ما واكبش ما غادي يكون الو، السلوك.

هناك مع الأسف السيد الوزير، عندنا عدد كبير من الموظفين في الإدارات العمومية نزهاء ومخلصين للعمل دياهم، ولكن مع السف هناك عددا آخر اللي نسميه جبوب المقاومة ديال الإصلاحات، هنا يجب التصدي إليه بحزم لأنه غادي يعرفوا حتى هاذ الإصلاحات اللي ناوين تديروا السيد الوزير.

تكلمتيو قبيلة على البوابة الكترونية باللغة العربية والفرنسية ولما لا الأمازيغية.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على تعقيبه وبغيت نؤكد لو، وهاذ الشيء راه جاء في التعقيب، على أن تعقد أو الصعوبة في تطبيق المساطر راه ما راجعش بالأساس غير للمساطر نفسها، راه هناك عوامل أخرى كندخل في الحسبان، كاين العنصر البشري، تطرقتم إليه، كاين عوامل هيكلية، عوامل تنظيمية وعوامل قانونية، هاذ الشيء كلشي جاء في التعقيب ديالكم السيد المستشار المحترم.

ومن هذا المنطلق، فإن وزارة تحديث القطاعات العامة بتنسيق مع جميع القطاعات هي الآن كتعمل من أجل تحسين الأداء الإداري وكذلك تطوير وسائل العمل داخل الإدارة من خلال:

- أولا: مراجعة الهياكل التنظيمية للإدارة (les organigrammes)؛

- ثانيا: دعم سياسة القرب عبر الالاتمركز الإداري وتفعيل المصالح اللاممركزة مع تدعيمها بالوسائل الضرورية المادية والبشرية؛

والتي تكون لأصحابها من الفلاحين، الشيء الذي جعل هؤلاء الفلاحين يدقون أبواب العديد من المسؤولين لكن دون جدوى.  
السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات التي اعتمدها الحكومة بهدف تسجيع المحميات الغابوية حفاظا على ممتلكات السكان؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

#### السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا لا يخفى على أحد أن الخنازير البرية عندما تتكاثر أعدادها في بعض المناطق تلحق أضرارا بالمحيط الذي تعيش فيه خاصة بالمزروعات، إلا أنه في مثل هذه الحالات وبناء على تقارير مصالحتها الخارجية، تقوم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر باستمرار بالتدخل في الوقت المناسب في مختلف الجهات التي تلاحظ فيها تضررا من هذه الحيوانات، وبناء على شكايات المواطنين أو بطلب من السلطات الإقليمية أو المحلية، وتعمل بالتالي على تنظيم إحاشات لضبط أعدادها وإعادة التوازن بالمنطقة المتضررة.

إلا أنه لا يمكن عمليا وتقنيا القيام بتسييج هذه المحميات نظرا لشساعة مساحتها وكذا عدم فعالية السياجات في منع تحركات الخنازير التي تتسم بالعنف، بالمقابل فالقرار الوزاري المنظم للقتل بصفة دائمة يتيح للفلاحين مطاردة هذه الحيوانات فوق أراضيهم، على أن تكون جميع التدخلات في إطار منظم بترخيص من المندوبية السامية، وذلك من أجل ملاءمة بين الحفاظ على الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي من جهة وحماية مصالح المواطنين من جهة أخرى.

ففي هذا الشأن، أعطيت الصلاحية للمصالح الخارجية للمندوبية السامية قصد معالجة الملفات المتعلقة بهذه الإشكالية دون تأخير.

كما أن مطاردة هذه الحيوانات خلال موسم القنص تم السماح به طيلة أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة، ورفعت الحصص المسموح بقنصها إلى خنزير لكل قنص بعدما كانت محصورة في خنزير واحد لكل أربعة قنصين، وبنفس الغرض تم السماح خلال هذا الموسم بتنظيم المطاردات طيلة شهر غشت بالإضافة إلى الفترة العادية التي تمتد عادة من بداية شهر أكتوبر إلى نهاية شهر فبراير.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا للسيدة الوزيرة على إجابته الصريحة، نود الإشارة فقط إلى أن الهدف من طلبنا هو حماية ثروتنا الطبيعية والحيوانية أولا من الصيد الغير المرخص له وكذا التصدي للحوادث التي تقع من جراء خروج الوحوش من الغابات إلى الطرق الرئيسية والثانوية، تفاقدا لإتلاف المحاصيل الزراعية وحماية الثروة الحيوانية والهجمات المتعددة لهذا الوحوش وكذا المواطن البسيط.

لذا فقد يتعرض لحوادث سير مميتة على مستوى الطرق أو هجوم بعض الحيوانات على مرطادي الغابات من سياح ومتزهين أو حتى ساكنة المناطق الغابوية.

إذن، السيدة الوزيرة، إن التعجيل بهذا الإجراء الخاص بتسييج المناطق الغابوية المحاذية للقرى أو الطرق الرئيسية هو إجراء استعجالي يجب العمل على تنفيذه على أرض الواقع.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ونمر دائما في نفس القطاع إلى السؤال الثاني حول حماية الثروة الغابوية من الاستنزاف، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، المهدي زركو، مولاي ادريس العلوي، حسن زهير، محمد برطني، عبد السلام الودي، عبد الصمد عرشان، محمد تاضومانت وعبد الرحيم الكوباوي، فيفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

#### المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تتوفر بلادنا على ثروة غابوية مهمة، تمتد على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 9 ملايين هكتار، ونظرا لكون المجال الغابوي يكتسي أهمية بالغة في حياة السكان عبر توفير فرص الشغل لهم وضمان تزويدهم بالمواد الضرورية في حياتهم، فضلا عن تنوع الأنشطة الاقتصادية لهذه الساكنة، واعتبارا كذلك لكون المجال الغابوي يشكل أحد أهم المداخل بالنسبة لعدد كبير من الجماعات المحلية القروية، وبالتالي فهو يساهم بشكل فعال في الدفع بالتنمية المحلية وفي التخفيف من حدة الفقر والبطالة والهجرة والإقصاء الذي تعيشه ساكنة العالم القروي، ناهيك عن الدور الأساسي الذي تلعبه الغابة في المجال البيئي.

إلا أن الثروة الغابوية في بلادنا تعرف استغلالا غير منظم واستنزافا مفرطا، يتمثل في:

ثالثا: تنظم أيام دراسية لتعبئة جميع الفرقاء الذين لهم صلة بحماية الملك الغابوي على الصعيد الجهوي والمحلي، من منتخبيين وسلطات محلية وقضائية ودرك ملكي وجمعيات محممة بالمجال البيئي؛

رابعا: التدخل في إطار برنامج لعشر سنوات ما بين 2005 و2014، يرمي إلى إنجاز مشاريع تنمية محددة في الزمان والمكان؛

خامسا: تفعيل مجالات التعاون مع قيادة الدرك الملكي والمندوبية السامية للمياه والغابات على المستويات التالية:

القيام بجولات تمشيطية مشتركة واسعة داخل الغابات المستهدفة؛

التعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل رصد العصابات الإجرامية؛

سادسا: التنسيق بين المصالح التابعة لكل من وزارة العدل والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من أجل وضع خطط عمل مشترك تمكن من تتبع القضايا المدرجة أمام المحاكم.

وتعزيزا للتدابير السالفة الذكر، فإن المندوبية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بصدد إعداد إجراءات موازنة، ستعرض على القطاعات التي لها صلة بحماية المجال الغابوي ترمي إلى تحديد نوعية مساهمتها في الحد من الضغوط المتزايدة على الثروات الغابوية.

أما فيما يتعلق بمآل تسوية الوضعية العقارية للملك الغابوي، فالمندوبية السامية وضعت برنامجا لعشر سنوات ما بين 2005 و2014 طموحا، يتوخى تحديد ما معدله 223 ألف هكتار سنويا والمصادقة على تحديد ما معدله 600 ألف هكتار سنويا، بحيث بلغت المساحة المحددة حاليا 6 مليون و465 ألف هكتار، منها 3 مليون و779 ألف هكتار مصادقة على تحديدها، بالإضافة إلى 861 ألف هكتار التي هي في طور التحديد النهائي وتخفيض ما يناهز 181 ألف هكتار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا، السيدة الوزيرة، المندوبية السامية للمياه والغابات قائمة بمجهود جبار في هذا الميدان، ولكن الإشكالية هو أنه المندوبية الجهوية بالنسبة للأقاليم الجنوبية، عندها نقص في الموارد البشرية والموارد المادية كذلك، لأنه إلى جينا نشوفو مثلا: إقليم السارة اللي مساحته 69 ألف كلم مربع، المندوبية لا تتوفر إلا على سيارة واحدة، واللي الجميع ينظر كيفاش هاذ السيارة غتراقب هاذ المساحة 69000 متر مربع.

تكلمنا على الأشجار لأن حقيقة عندنا في الأقاليم الجنوبية الساكنة تعتمد على الرعي والشجرة شيء مهم عندها، وهذه الأشجار أصبحت مهددة بصفة نهائية، مثلا واحات النخيل بطاطا، اللي الساكنة دبال طاطا اللي تعتمد على

- انتشار الأمراض التي تصيب الأشجار؛

- الحرائق التي تعرفها بعض الغابات؛

- التصحر الذي يهدد الواحات والغابات خاصة في الأقاليم الجنوبية؛

- الاستنزاف المفرط واقتلاع الأشجار وزحف المدن.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة:

أولا: ما هي الإجراءات الوقائية التي تعتمدونها مصالحيكم للتحكم في حياة الموارد الغابوية من الاستنزاف المفرط الذي تتعرض إليه حفاظا على التوازن البيئي والإنتاج الغابوي؟

ثانيا: أين وصل برنامج التحديد النهائي للملك الغابوي مع أملاك السكان المجاورين لوضع حد نهائي للزعات المستمرة بين حراس الغابة والسكان؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

#### السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالثروات الغابوية ببلادنا تتعرض للعديد من الإكراهات، منها ما هي طبيعية وتمثل بالأساس في التغيرات المناخية وتردد فترات الجفاف، ومنها ما هو متعلق بالأنشطة البشرية كالرعي الجائر وغير المنظم، علاوة على استهلاك حطب التدفئة بصفة مفرطة ودون مراعاة القدرات الإنتاجية للغابات، والتشجيع للأغراض الفلاحية مما يترتب عنه اندثار ما يعادل 22 ألف هكتار سنويا.

كما أنه أمام امتداد الملك الغابوي على مساحة تناهز تسعة ملايين هكتار، وقلة الموارد البشرية المشرفة على حراستها التي أضحت بدورها تتعرض لمواجهات عنيفة من طرف العصابات المنظمة، أصبحت تطرح إشكالية تنمية المجال الغابوي وحماية الثروة الغابوية من الانقراض.

ولحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تشهدها الثروات الغابوية، اتخذت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة تدابير عديدة وعلى مستويات مختلفة نذكر منها:

أولا: وضع حماية غابات الأرز على رأس قائمة أولوياتها، وذلك بدعم الوحدات الغابوية المشرفة على تدبيرها بالإمكانيات البشرية ووسائل التنقل؛

ثانيا: إعطاء أهمية خاصة لتجديد غابات الأرز وأركان بالمناطق التي تتوفر فيها هذا النوع؛

التمور والنخيل انتهى، لا معالجة، الوزارة ما هي قائمة بأي واجب، والناس كاعدة تشوف النخيل يضيع هكذا.

كذلك الأركان، منطقة سوس ووادي نون، شجرة أركان واللي هي نعرفو الدور ديالها والأهمية ديالها في التغذية وفي الرعي، كذلك حتى هي أصبحت مهددة والوزارة شبه غائبة عنها، مكايش التخريب.

كذلك شجر الطلح بإقليم آسا وإقليم السمارة وطان طان والعيون والداخلة، الإشكالية هو أنه المندوبية السامية خصها تقوم بتخيلف هاذ الأشجار اللي كنعيع، إلى جينا نشوفو الأغلفة المالية اللي تخصصها، مثلا السمارة في السنة الفارطة تخصصت لها 300 ألف درهم، وإلى زدها على مشاكل التصحر اللي تعيشوا الأقاليم الجنوبية، كيف نراعي في مدينة طرفاية اللي أصبحت مهددة بصفة نهائية لزحف الرمال، ويمكن للمندوبية الجهوية للغابات والمياه تدخل باش تدير واحد الحزام يحمي هاذيك المدينة. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ودائما في نفس القطاع، نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة حول تدبير الموارد المائية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، فوزي بنعلال، محمد السوسي الموساوي، العربي سديد، علي قيوح، عزيز الفيلاي، إسماعيل قيوح، بنعيسى بنزروال، محمد العزري، سعد بنزروال، عمر حداد أحمد بابا، مصطفى ميارة، عبد الحميد بلفيل، محمد لفل، محمد أبو الفرج، محمد بن الزيدية، بنجيد الأمين، العربي بوراس، بلعيد بنشمسي ومصطفى القاسمي، فليتفضل أحد المستشارين لبط السؤال.

### المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدة الوزيرة، إن سياسة السدود للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه أعطت أكلها، غير أن طريقة استعمال هذه المياه كانت بدون تأطير، والبارحة رأينا أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله دشن عدة منشآت بالنسبة لتصفية المياه.

اليوم من خلال الدراسات أصبح المغرب مهددا من قلة الماء نظرا لطريقة الاستغلال وكذلك للحالة المناخية والجفاف، وهذا تصميم أعطي من وزارتك، يؤكد ذلك السيدة الوزيرة أنه في سنة 2000 دق ناقوس الخطر بالنسبة لقلّة الماء.

أصبح المغرب في الواقع كعدد كبير من الدول، ولكن في عدة مناطق بالعالم القروي أصبحت الساكنة تعاني من عدم وجود الماء حتى في الآبار. السيدة الوزيرة،

ما هي السياسة المتبعة أو المخطط لحل هذه المعضلة، علما أن في العالم أصبحت طرق جديدة لاستغلال المياه غير المستعملة؟

إن ملايين الأمطار المكعبة من المياه تصرف في البحار ونراها في كل مناسبة، أليست لكم طريقة لتشجيع عدة وسائل لحل هذه المعضلة؟

ونرى بأنه في بعض المناطق المغربية في زمن ما كانت الساكنة تستغل وسائل قروية ولكن لها مفعول حقيقي بالنسبة للمياه الصالحة للشرب، على سبيل المثال مناطق سوس التي كانت على الأقل تستعمل المطافي للماء وهناك سدود تلية، ما هي وسائل التشجيع بالنسبة للحكومة إزاء المجتمع المدني، الجماعات المحلية وبعض القبائل؟

ولكن ما يخيفنا اليوم بالنسبة لجهتنا، بالنسبة لمشروع تقوم به مدينة الرباط وسلا مع veolia، وسوف ينجز مصرف للمياه داخل البحر طوله كيلومترين، وسوف تصرف 350 ألف متر مكعب من المياه يوميا في البحر، علما بأن شواطئ الرباط وسلا مهددة بإنزلاقات أرضية حتى لا نقول زلزال أرضي، سوف يؤدي ذلك إلى انهيار هذا المصرف الذي سيكلف 86 مليار سنتيم لإنجازه.

ألا نرون، السيدة الوزيرة، بأنه يجب إعادة النظر وتسجيل تصريف هذه المياه، إما في محطات لتصفيتها لتليق للفلاحة أو على الأقل لتمر داخل جوف الأراضي لتكون مخزنا حقيقيا بالنسبة للأجيال الصاعدة؟ وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

### السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حقيقة الحرص على التدبير الأمثل للموارد المائية كان دائما من أهم ركائز السياسة المائية بالمغرب، وقد مكنت هذه السياسة التي نهجها المغرب، والتي ارتكزت بالأساس على تعبئة الموارد المائية عبر تخزين الواردات المائية السطحية بواسطة السدود، من تأمين تزويد الساكنة بالماء الشروب وتنمية الري على نطاق واسع وتحسين ظروف عيش الساكنة وخاصة بالوسط القروي.

وبالرغم من المكتسبات الهامة التي تم تحقيقها، فإن قطاع الماء بالمغرب يواجه عدة إكراهات طبيعية المتمثلة في:

- تناقص الواردات المائية خلال العقود الأخيرة؛

- وأيضاً ضعف تهمين الموارد المائية المعبأة؛

- والاستغلال المفرط للطبقات المائية الجوفية؛

- وكذا التأخر المسجل في ميدان تطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة.  
ومن أجل تعزيز المكتسبات ومواجهة هذه الإكراهات تعمل بلادنا حالياً على إرساء سياسة مائية مندمجة وفعالة، وفق برنامج عمل يرتكز أساساً على:

أولاً: البحث على أنجع السبل لضمان أعلى مردودية لماء الفلاحة؛

ثانياً: تدبير الطلب عبر ملائمة العرض مع الطلب من الماء، ووضع آليات من أجل تهمين المياه المعبأة ورفع من مردودية شبكة التوزيع ومحاربة التبذير في استعمال الماء.

وفي هذا الصدد تم هذه الإجراءات قطاعين أساسيين:

أولاً: قطاع الفلاحة، عبر تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لاقتصاد ماء الري، والذي يهدف إلى تحويل 35 ألف هكتار سنوياً من نظام السقي الإنجذابي إلى السقي الموضوعي، وسيتمكن هذا البرنامج الذي يمتد على 15 سنة من بلوغ 700 ألف هكتار من المساحة المسقية بالنظام الموضوعي، أي ما يعادل نفس المساحة الإجمالية المسقية ببلادنا.

كما سيساهم في تخفيف الضغط على طلب الماء بما يعادل مليار متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى الرفع من الإنتاج الفلاحي وتحسين دخل الفلاحين.

ثانياً: وفي قطاع الماء الشروب عبر محاربة تبذير المياه وترميم شبكات التوزيع، لبلوغ نسبة مردودية شبكات التوزيع تناهز 80%.

ثالثاً: فيما يخص السياسة، فنعمل على المحافظة على جودة المياه ومحاربة التلوث من خلال تفعيل البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وسيتمكن هذا البرنامج الذي يهيم 260 مدينة ومركز حضري من رفع نسبة ربط شبكات التطهير إلى أكثر من 80% وتقليل التلوث بنسبة 60% في أفق 2020.

رابعاً: مواصلة تعبئة الموارد المائية السطحية خصوصاً بواسطة السدود الكبرى والصغيرة والمتوسطة.

خامساً: الاستغلال الرشيد والمستدام للموارد المائية الجوفية، من خلال وضع نمط جديد للحكومة يشجع مشاركة المستعملين في تدبير هذا المورد والحد من الاستنزاف.

سادساً: مواصلة الإصلاحات المؤسساتية والقانونية.

وسابعاً: تحسيس المواطنين بأهمية الماء ومخاطر ندرته وتكثيف التواصل على جميع المستويات.  
وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد علي قيوخ:**

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الله سبحانه يقول في كتابه العزيز "إذا أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين" وهذا الآية واصلة واحنا عايشين فيها.

احنا كما يقول المثل المغربي "الديب يأكل الغنم وتقولوا ربوا السلوكي" احنا دابا راه احنا في واحد الحاجة ديال الخطر اللي ما خصناش فيها الخطابات وما خصنا فيها l'ordinateur وما خاصش l'internet.

هاذ المادة الحيوية انقرضت وانقرضت في واحد الميدان اللي هو العمود الفقري اللي هي الفلاحة، وما بقيناش نهضو على الفلاحة، الفلاحة مشات، وهاذ المجلة اللي سناوها النواب والمستشارين والجمعيات والجماعات ديال سوس-ماسة-درعة، كان اجتماع ديال السيد كاتب الدولة هذا واحد الشهر، ولكن احنا الناس كتموت يا عباد الله، راه الناس ما لقات كاس ديال الماء تشربوا.

ما تلتينا بغينا لا ليمون ولا عنب ولا تفاح ولا حتى حاجة، بغينا نعطيو للمواطنين كاس ديال الماء يشربوه ما دركوهش، مبقاوش دركوه، المطافي اللي هضر عليهم السيد المستشار المحترم، درنا المطافي، كنا احنا كنعيشو بالماء ديال المطافي، ما كاينة شتا، الله سبحانه هو اللي كينزل الغيث، ما كاينة شتا، السدود بتلاثة خاوا، ما بقى فيهم والوا، واش سبعة ديال الملايين راه ما تشد حتى إلى آخره.

دابا الحكومة إذا بغات تنوض راه الناس كلشي غادي يرحلوا ماشي غير الفلاحة، راه الساكنة ديال السوس لا في الوطا ولا في الجبل ومكانش والحكومة مخلية عليهم، ما كان لا كاميونات، لا تدابير، لا جهة، لا جماعات، لا عمالة، لا وزارة، ناس كيعيشوا خطر الخطر واحنا باقين نهضو وتندأكرو، كما قال السيد المستشار نديرو الماء لأن باش الناس كيغسلوا التطورات، الناس كيغسلوا السيارات، الناس يعني كيحلوا الروبيني كيظير الماء، ماجايين أصحاب المدينة كاع الأخبار لهاد الشئ واش كلين، واش هاذ السدود خاوا؟

الناس راه يتقطع، راه في الدول المتقدمة ممنوع السيارات، ممنوع الجردة، ممنوع الكولف، ممنوع كلشي، هنا كأنا الدنيا محمدية وهي راه ماشي محمدية، راه سمحنا، شوف السيدة الوزيرة راك كنتي في الكردان وكنت في التوعية، راه ماشي التوعية اللي خاصة، الفلاحة راه ماشي الاقتصاد، ملي وصل اللتر ديال المازوط ألف فرنك، راه أكثر من الكنتور وأكثر من الضريبة وأكثر من كولشي، راه البرميل إلى سمعو الفلاح تفرق، راه كيتخلع كطيح فيه 5 كيلو يخصوص باش يعمر.

لهذا الله يكثر خيركم، كنشكركم على الجهود التي كنديرو، وكنشكروا السيد كاتب الدولة يعني المسائل التي دارها، ولكن الحالة راه خطيرة آالة، راه حياة أو موت، راه ميمكن.

شوف حنا داك سوس نعيدوا الشجر راها كيجيدوه، غادي نشوفوا إلى كان شي حاجة في المجرة ولا فبني ملال ولا في شي حاجة ونبيعوا التراكنورات باش ما عطا الله لي لافيراي وتمشيو نتحولوا. ولكن كي تدير لدواور ديال التي عندهم المدرسة والسيطار وعندهم جميع المسائل دياهم وعند البهايم، الغنم دياهم ولا البقر دياهم معندو ميشرب، لالة الله يكثر خيركم، راه شوف راه حنا نسمحوا في كلشي.

السيد الوزير الأول يهضر لنا على الطاقة، الطاقة حنا بغينا نرجعوا نديرو غير ذاك الفاخر، أنا عشت في الفاخر، ندوروا الكاميو بالفاخر ويطلع مع الطلعة، ونكعدو في الديار ونديرو الكراس، ولكن الماء لا، الماء الله سبحانه يقول "وجعلنا من الماء كل شيء حي".

واسمحي ليا ماشي الطبيعة ديا لي نهضر بهذا سميتو، ولكن شي واحد إذا كان في بلاصتي راه غادي يمشي بلا حوايج. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الله يرحمنا، تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا المشكلة ديال الماء هي مشكلة حيوية وإستراتيجية والجهود التي عملت في الماضي بدلت الثمرات ديالها وأعطت نتائج مهمة، ولكن اليوم بحالي التي جا في الكلام ديال السيد المستشار المشكلة عويصة، وهادي احنا واعيين بها بفضل هاذ التطورات التي وقعت من الناحية لا البيئية ولا من التصحر.

والسياسة ديال الحكومة اليوم منكبة على الحلول الناجعة، وما غادي يكونش غير حل واحد، خصنا عدة وسائل لمواصلة هاذ الإشكالية المهمة والحيوية، وغادي تكون تعبئة جميع الموارد المائية، لا السطحية ولا الجوفية منها بجميع الوسائل، بالسدود، بتخلية مياه البحر، وأيضا خاص سياسة ديال تدير استعمال المياه وتحسيس المواطنين فين ما كانوا في المدن أو في القرى باش يكون عندهم تعامل آخر مع الماء كيف اللي كنعلموا في الطاقة، وباش نحسسوهم بأهمية هاذ المادة وباش احنا نتعبؤوا باش نوصلو الماء لأي منطقة في المملكة.

وهاذ البرامج راه في طور الإنجاز، وغادي يكون إن شاء في آخر شتنبر أو في أكتوبر مواصلة وطنية لإشكالية الماء بعد نهاية الدراسات التي الآن في طور الإنجاز والنهاية.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، كما نشكركم السيد وزيرة الطاقة والمعادن الماء والبيئة على مساهمتكم معنا اليوم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية حول إحصاء الصناع التقليديين، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي لغرارة، أحمد الجعيري، حسين الحداوي، لحبيب الزويكي، عمر الجازولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر الميلي، البشير أهل حماد، محمد الجبيل، عبد الحميد أبرشان، على أسكاتي، أحمد الغاوي، أحمد التوزي، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

وزير المالية كما أشار إلى ذلك السيد الأمين في بداية الجلسة سينوب عنه السيد وزير الصناعة التقليدية، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

هذا سؤال آني كان وضعه الفريق الدستوري حول إحصاء الصناع التقليديين ضمن إحصاء للسكان والسكنى سنة 2004، لكن جاء هاذ السؤال الآن التي الحكومة مكانتشاي مستعدة باش تجاوب عليه آنذاك. فبطبيعة الحال يعتبر الإحصاء العام للسكنى والسكان الذي يجرى في وطننا كل عشرة سنوات، يعتبر أرضية لرصد العديد من المؤشرات وكذلك الوصول إلى العديد من الخلاصات قصد إيجاد الحلول في كل الميادين التي تتعلق بحياة المواطن والمواطنة المغربية.

فإن شريحة الصناع التقليديين تعتبر كبيرة العدد وتخلق منتوجا حرفيا يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وخصوصا كلنا نعرف ما مدى المساهمة ديال الصناع التقليديين ببلادنا وفي هاذ الألفية الثالثة بالأخص.

سؤالي، فهل ستحصى هذه الشريحة قطاعيا حتى يمكن الخروج بخلاصات تهم هذا القطاع الحيوي وكذلك يعيد الاعتبار لأهله؟

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد أنيس بزو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية،

#### المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

ربما قبل أن أجب على السؤال، ربما يجب كذلك رفع واحد اللبس، أنه جا في كلام السيد المستشار المحترم أن هاذ السؤال كان قد تقدم به منذ مدة وأن الحكومة لم تكن مستعدة، أقول أنه لما تبرمج الحكومة كانت مستعدة للجواب عنه، تبرمج البارح اليوم أنا موجود باش نجابو على السؤال.

بخصوص سؤال مهم جدا أنه يتعلق:

أولا: بعملية جد مهمة لمعرفة شريحة هامة في مجتمعنا وهي الصناع التقليديين، حقيقة كان هناك الإحصاء العام للسكان والسكنى اللي نظمتوا بلادنا 2004 واللي كنتظمو كل عشر سنوات، وهنا يجب الإشارة بأن بلادنا من الدول القلائل ديال الدول النامية التي تحترم تنظيم الإحصاء العام للسكان والسكنى كل عشر سنوات، لأن يعني عملية كبيرة وضخمة جدا ولكن بلادنا الحمد لله تحترم هاذ الوتيرة.

وفي هاذ الإحصاء العام للسكان والسكنى، هناك أسئلة متعلقة بالصناع التقليديين، والنتائج اللي جا بها الإحصاء العام للسكان والسكنى هو اللي عطانا أن في بلادنا كاين 2 المليون و100 ألف صانع وصناعة تقليدية، ولكن نحن بهدف لأكثر من هذا، لا نريد فقط رقما بخصوص الصناع التقليديين، نريد معرفتهم حقيقة بالاسم وبالصفة وبال مهنة وبما يتخالج كذلك، وكيف يعيشون وكيف يعملون؟

لهذا هناك عملية إن شاء الله سوف تنطلق في المستقبل القريب، واللي اطلقت عملية نموذجية بالرباط-سلا-زمور، وبطنجة-تطوان لإحصاء الصناع التقليديين، بعينا بنداوا فهاذ جوج ديال المناطق لتجريب كذلك طريقة العمل، باش من بعد إن شاء الله عاد تعمم.

ثانيا: ما نريده في إطار تعزيز غرف الصناعة التقليدية، أن يكون هناك سجل للصناع التقليديين عند كل غرفة غرفة، هاذ السجل اللي يكون مسجل فيه جميع الصناع، جميع الصناعات وجميع الصناع التقليديين، واللي غادي يكون كذلك هاذ الغرفة في إطار تأطيرها الصناع التقليديين، في إطار مواكبتها للعمل ديال الصناع التقليديين، غادي يكون ضبط لهؤلاء الصناع التقليديين ضبط الإحصاء، ولكن أكثر من هذا ضبط ما يريده وتطلعات وانتظارات الصناع التقليديين.

ثالثا: في انتظار بطبيعة الحال إنجاز هاذ العملية هاذي على الصعيد الوطني كله، هناك الآن، وصلنا دبا الآن عندنا النتائج الأخيرة ديال المرصد الوطني للصناعة التقليدية، هاذ المرصد الوطني لأول مرة تبتنجز في بلادنا، اللي عطانا مؤشرات حول الصناعة التقليدية، حول مثلا رقم المعاملات، حول بعض الحرف، حول التصدير، حول عدد من المجالات اللي سمحت لنا من معرفة أدق بخصوص الصناعة التقليدية.

أعتقد أن عملية الإحصاء في مضمونها أكثر من الأرقام فقط، في مضمونها تحليل، في مضمونها معرفة شخصية للعاملين في هذا القطاع، وهذا ما نتوخاه السيد الرئيس.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم اللي كان واضح في الحقيقة، بحيث أنه قلتبو بأنه هاذ العملية ديال الإحصاء والمعرفة الحقيقية ديال الصناع التقليديين سوف تتم، لهذا كنتقول لكم بأن هاذ القطاع لم يحظ بعد بالأهمية التي يستحقها.

وغنرجعو شويا للتاريخ، فمذ التصريح الحكومي الأول لحكومة اليوسفي تم الالتزام، ورنرجعو للتصريح، بإنجاز إحصاء خاص بالصناعة التقليدية، وجات المناظرة كذلك اللي تحدثت على الكتاب الأبيض وإعادة الهيكلة، ثم جاء لقاء الدار البيضاء اللي طرحها من جديد أفق 2015، وكذا دون أن يتحقق شيئا عملي وملموس في هذا الإطار هذا.

كما أن هاذ القطاع السيد الوزير ظل يتأرجح ما بين مديرية إلى كتابة الدولة لدى الوزارة الصناعة والتجارة، ثم بعد ذلك أحق بوزارة الشؤون الاقتصادية والعامرة ليلحق مؤخرًا إلى وزارة السياحة.

هنا أش كيتبين؟ كيتبين أن الحكومة نفسها لم تعرف بعد هل هو قطاع اقتصادي منتج؟ أم هو قطاع تقليدي فني وسياحي؟ وهاذ الغموض طبعًا في الرؤيا ينعكس أيضا على القطاع الذي هو في أمس الحاجة الآن إلى تدقيق المعطيات، كيف ما جا على لسانكم، والتشخيص ديالو وتوضيح المفاهيم، وقد جاء بالفعل تصريح ديال السيد الوزير الأول بفكرة ديال تفعيل المرصد الوطني للصناعة التقليدية وأهميتها في الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال احنا في غنى باش نبينو بأنه الدور ديال الصناعة التقليدية وديال الأنشطة المدرة للدخل سواء بالعالم القروي أو لا بالأحياء المهمشة والدور اللي كتلعبو، لذلك فلا يمكن بناء أي إستراتيجية للصناعة التقليدية إلا بمعرفة المؤشرات الاقتصادية والسوسولوجية الحقيقية كيف ما جاء على لسانكم في هذا القطاع، وفي غياب المعطيات الإحصائية لا يمكن الحديث عن أي برنامج إن للهوض بهاذ القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

## السيد كاتب البولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا: قطاع الصناعة التقليدية قطاع منتج بامتياز، ومن لم يفهم ذلك أعتقد لا يقدر حق قدره قطاع الصناعة التقليدية، هاذي مسألة باش نتفاهمو عليها في الأول.

ثانيا: بخصوص الإحصاء، كان هناك الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي أتى بأرقام، أعطى أرقام بخصوص الصناعة التقليدية، لأنه من الصعب جدا أن الإحصاء العام للسكان والسكنى يتطرق لجميع المجالات ديال قطاع معين، ولكن أتى بالإجابات على بعض الأسئلة التي طرحها القطاع من بينها: كم نحن في قطاع الصناعة التقليدية؟ والجواب اللي جا أنه عندنا 2 المليون و100 ألف معناه، الخلاصة الأولى أنه 2 المليون و100 ألف قوة ديمغرافية هائلة، قوة اقتصادية هائلة، قوة اجتماعية هائلة، وبما أننا في البرلمان قوة سياسية هائلة.

هذا مؤشر مهم جدا يبين أهمية القطاع، وهاذي الشيء ما كان يمكن لنا نفهموه لو كان ماجاناش نتأخ ديال الإحصاء العام للسكان والسكنى.

ثالثا: أنه لما قلت إحصاء ديال الصناع التقليديين، العملية تنجز الآن في الرباط وسلا، العملية تنجز الآن في طنجة وتطوان، بطبيعة الحال يجب أن تقوم بهاذ العملية في بعض الجهات حتى نستفيد كذلك من طريقة العمل، من منهجية العمل لنعممها بعد ذلك، وهاذي طريقة بديية كيقوموا بها الإحصائيون في هذا المجال.

كذلك بخصوص معرفة المؤشرات، قلت بأن المرصد ليس مشروع ولكن حقيقة، الآن تتوفر على مؤشرات بخصوص الصناعة التقليدية في كل مجالاتها، وأعتقد هاذي لأول مرة كنتوفرو على المرصد من هاذ النوع هذا، من هاذ الحجم ديال المعطيات اللي عندنا.

كذلك، وهاذي ما قلتهاش في الجواب ديالي، نعد لإعداد، لإنجاز بحث ميداني حول الصناع التقليديين، ليس من ناحية الرقم ولكن الصانع التقليدي في حياته، واش ولادو تيدخلوا للمدرسة ولا ما تيدخلوش للمدرسة؟ أشنا هو التطبيب؟ أشنا هي علاقته مع التموين؟ إلى غير ذلك، هاذي من المسائل اللي خصنا في المجال وغادي نغطيو هاذ الحصاص بإنجاز هاذ البحث الميداني في القريب العاجل.

شكرا

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونواصل مع الأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية وسيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية، السؤال الأول حول الإعفاءات والامتيازات الضريبية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي لغرارية، أحمد الجغيري، لحبيب الزويكي، الحسين حداوي، عمر الجازولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النيلي، البشير أهل حماد، محمد الجليل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي وأحمد التويزي، فليتفضل أحد المستشارين لبطس السؤال.

## المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد أصبحت الإعفاءات والامتيازات الضريبية تكلف خزينة الدولة ما يفوق عن 23 مليار درهم، وهي في تصاعد مستمر منذ سنوات، إذ انتقلت هذه التكلفة من 14 مليار درهم سنة 2005 إلى ما يفوق 23 مليار درهم، أي بنسبة زيادة تقارب ب34%، وهي مرشحة إلى ارتفاع مستمر، وذلك ما قد يكلف المالية العمومية أموالا باهظة يمكن توظيفها في الاستثمار.

ولهذا نتساءل السيد الوزير، هل قامت وزارتك بدراسة في هذا الموضوع لمعرفة مدى التأثير على المالية العمومية؟ وكيف يمكن تجاوز هذه الإعفاءات المكلفة إلى إجراءات أكثر فعالية ونجاعة.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

## السيد كاتب البولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا للسيد الرئيس.

في البداية أريد أن أقول بأنني أتشرف بالإجابة مكان زميلي السيد الوزير الاقتصاد والمالية.

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الإتحاد الدستوري على طرحهم لهاذ السؤال المتعلق بالإعفاءات والامتيازات الضريبية.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن النفقات الجبائية التي تم تقييمها سنة 2006 ارتفعت من 21.4 مليار درهم إلى 23.6 مليار درهم سنة 2007، يعزى هذا الارتفاع إلى العناصر التالية:

أولاً: ارتفاع عدد التدابير التي يتم تقييمها سنويا من 102 سنة 2005 إلى 159 سنة 2006 إلى 178 سنة 2007؛

ثانياً: تخيين التدابير التي تم تقييمها في سنة 2005 و2006 على أساس مؤشرات التطور الاقتصادي والإقرارات المودعة من طرف الخاضعين للضريبة.

أما فيما يتعلق بالتدابير المزمع اتخاذها من طرف الحكومة للتخفيف من آثار الامتيازات الجبائية على المالية العمومية، فإنها تندرج في إطار السياسة الجبائية المتبعة من طرف الحكومة لإصلاح النظام الجبائي المغربي، وذلك من خلال ملائمة الأسعار والتخفيض من الضغط الجبائي؛

ثانياً: توزيع الوعاء الضريبي بحذف الإعفاءات التي حققت الأهداف المتوخاة منها؛

وثالثاً: عقلنة المراقبة الجبائية؛

وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول شركات السلفات الصغرى، للمستشارين المحترمين السادة: عمر المكدر، إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السمويني، عبد الحميد السعداوي، عبد القادر أقوضاض، محمد الكبوري، لحبيب بن طالب، محمد بن مسعود، أحمد السنيني، عبد الرحيم الشرقاوي، الحسن قيشوحي، مصطفى الرداد، إبراهيم أبو زيد، عبد الله أبو زيد، لحسن أمزوغ، علي آيت الموزن، أحمد الإدريسي، سعيد أرزقي، إدريس حسني عيادي، عياد الطيبي، بوسلهام بيته، فليتنفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد بوسلهام بيته:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

إن الأوضاع المزمنة التي يعيشها المغرب، تساهم في جعل الأسر المغربية تدخل دوامة المديونية وتجعلها تخضع لشركات ومؤسسات الاقتراض الشرسة ذات الأطماع اللامحدودة، وأمام إجراءات متنوعة وإشهار لجلب الزبناء كخفض الفائدة وتمديد أجل الأداء إلى قدر من السنوات.

أمام هذا الوضع أقبل عدد كبير من المغاربة خاصة ذوي الدخل المحدود على الاقتراض بكثافة وفي مناسبات عديدة كشكل سلفات للتجهيز: قروض أعياد، العطل، نفقات الدخول المدرسي إلى غير ذلك.

بل أن شركات التمويل لم تكنفي بالموظفين وحسب بل وجهت خدماتها إلى فئات المتقاعدين، وقد صارت المديونية سمة من سمات ثقافة الاستهلاك في المغرب نظراً لتفانم الاقتطاعات على مداخيل الأسر وهذا ما يازم وضعية المقترضين، إذ تنقيد بعض الإحصائيات أن ما بين 18 و20% من المقترضين، يواجه صعوبة في تسديد قروض الاستهلاك.

وأما أجل حماية ذوي الدخل الضعيف خصوصاً فإنه يجب إشراك الغرف المهنية... لتدارس كل طلب القرض حتى لا تبقى الشركات السلفات الصغرى هي طرف القوى في إبرام العقد، خصوصاً في ظل غياب قانون حماية المستهلك وانعدام أي مراقبة، فالمتضرر الأول والأخير هم المواطنون، إذ تلجئ بعض شركات سلفات الصغرى إلى النصب كإبرام العقد بمبلغ وأثناء التسليم يقدم المبلغ أقل من المتفق عليه في العقد، وبالتالي يفاجئ المواطن باقتطاعات لا تناسب المبلغ المسلم إليهم، حيث تعاني النساء القرويات من النصب عليهن، وأمام هذا الوضع، ما هي الآليات الحكومية لحماية المستهلك؟ وهل هناك من مراقبة لهذه المؤسسات وشركات السلفات الصغرى؟ شكراً للسيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة لكم للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكراً السيد الوزير.

بداية أود شكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي على وضعهم هذا السؤال المتعلق بشركات السلفات الصغرى وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطنين.

أريد في البداية التذكير أن حصول أي مواطن بصفة عامة على قرض من طرف إحدى شركات القروض الاستهلاكية يتم في إطار تعاقد، حيث يتسلم المعني بالأمر من طرف الشركة المعنية اتفاقية قرض قصد الإطلاع والإمضاء تبرز جميع المعطيات المتعلقة بالسلف المطلوب، المبلغ المحدد، سعر الفائدة المطبق، مدة الاسترداد إلى غير ذلك، كما تحدد هذه الأخيرة حقوق أو التزامات كل طرف.

كما تجدر الإشارة من ناحية ثانية على أن السلطات النقدية اتخذت عدة تدابير من أجل الحد من الاستدانة المفرطة، تتجلى على وجه الخصوص فيما يلي:

أولاً: تبني ميثاق أخلاقيات المهنة من طرف الجمعية المهنية لشركات التمويل الذي يبحث على تدابير دقيقة تتعلق بالمعاملة التجارية؛

ثانيا: تحديد السقف الأعلى للنسبة الحقيقية العامة ابتداء من سنة 1997 وذلك حماية للقدرة المالية للمقترضين، فهكذا انخفض هذا السقف من 20.42% سنة 1997 إلى 14.17 في 1 أبريل 2008؛

ثالثا: رفع قيمة غير المحجوزة من الأجرة من 500 درهم إلى 1500 دون احتساب التعويضات العائلية.

رابعا: قيام بنك المغرب بمراقبة الشركات المعنية قصد ضمان احترام مقتضيات القانون البنكي ومعاينة كل الخروقات واتخاذ تدابير اللازمة في شأنها؛

خامسا: العمل بمقتضيات اتفاقيات الاقتطاع الجديدة المبرمة بين الخزينة العامة للمملكة ومؤسسات الائتمان، التي تنظم العلاقة بين شركات التمويل ومديرية الأجور وأداء المعاشات فيما يخص الاقتطاعات الشهرية للزبناء المستفيدين من خدمات هذه الشركات، وذلك لإطفاء الشفافية والوضوح في التعامل بين الشركات المعنية وزبنائها؛

سادسا: إعداد مشروع قانون يرمي إلى حماية المستهلك بما في ذلك من ظاهرة الاستدانة المفرطة.

أما فيما يخص اقتراح الفريق الحركي بإشراك الغرف المهنية كطرف ثالث لدراسة كل طلب قرض فإننا، وزارة المالية، نرى أنه من المجدي أن تبقى سلطة دراسة ملف القروض واتخاذ القرارات في شأنها من اختصاصات المصالح المعنية لدى مؤسسات الائتمان، وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

أولا: توفرها على المؤهلات المهنية الضرورية لدراسة جدول مشاريع المقدمة للتمويل وتقدير المخاطر المتعلقة بها؛

وثانيا: تمويل أنظمة منح القروض، يعتمد على مد هذه المؤسسات بالأموال الضرورية من طرف المساهمين في رؤوس أموالها، وتحمل هؤلاء الانعكاسات التي قد تنتج عن عدم استرجاعها. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا السيد الرئيس.

كل ما هناك السيد الوزير أعطانا التوضيحات وواجهنا واستفدنا بما فيه كفاية.

أنا اللي بغيت نضيف السيد الوزير أن هاذ السؤال هو في الواقع مطروح لوزير المالية، ولكن هاذ السؤال راه متعلق بكم حتى أتيا كصانع تقليدي وكوزير الصناعة التقليدية، هذا هو اللي تنتسائل فيه، أنكم تتواجبوا وتتدافعوا على الغرف المهنية وتتدافعوا على الصناع وعلى الناس اللي كياخدوا السلف، شكرا يعني جزيلاً على هاذ التوضيحات وعلى الأجوبة ديالكم معالي الوزير.

اللي بغيت نضيف لكم بما أن العلاقة كترطكم بينكم وبين وزير المالية، أن الشركات الصغرى لما تتأخذ واحد السلف وهذاك السلف يعني خصها تردوا في واحد المدة اللي هي قانونية، وهي ما تتسمحش لذك الشركة الصغيرة اللي غادي يمكن لها ترد، مثلا تيحكموا عليها ترد أكثر من اللي غادي تصور. هنا أش تيرجع؟ كترجع أزمة، هنا أش كيرجع؟ كترجع faillite، كترجع أن الإنسان كيعاود يرجع للوراء، ما تيرجع السلف اللي خدا، ما هو رجع في المعمل ديالو أو قاد الأمور ديالو وتيبقى موخر.

فهذا ربما كيرجع لكم السيد وزير الصناعة التقليدية، أنا تنغتم هاد الفرصة بما أنكم صانع تقليدي ووزير للصناعة التقليدية تريدوا في هاد الملف وترفعوا فيه.

وشكرا جزيلاً على الجواب ديالكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

بخصوص الصناعة التقليدية، أعنتم هذه الفرصة بأن أقول بخصوص التمويل، أن هناك عمل تقدمنا فيه جدا مع إخواني في وزارة المالية لخلق صندوق للضمان، وهاذ الصندوق ديال الضمان حول أربع سنوات، غادي يكون فيه حوالي 400 مليون درهم، وهذا غادي يمكن من رفع 6 مرات أو 7 مرات هاذ المقدار، وبالتالي هي إمكانات هائلة إن شاء الله من الناحية التمويل التي سيستفيد منها الصناع التقليديون. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تمتيع المغاربة الراغبين في الحصول على بطاقة الأداء الدولية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كرمين، عبد اللطيف أبدو، فوزي بنعلال، الطاهر الفيلاي، عبد الحميد بلليل، مصطفى القاسمي، عبد الكبير برقية، العربي القباح، العربي سديد، إسماعيل قيوح، علي قيوح وعبد العزيز عزايي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال تفضل.

#### المستشار السيد عبد العزيز عزايي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

موضوع سؤالي حول تمتيع المغاربة الراغبين في الحصول على بطاقة الأداء الدولية.

السيد الرئيس،

غير خاف عنكم الصعوبات التي يلاقها المسافرون المغاربة عامة والسياح بشكل خاص الذين يقصدون الديار الأجنبية، فيما يخص الأداء بحيث يكونون مضطرين لاصطحاب معهم عملة الديار التي يقصدونها، فإننا نفضل أن تمنح لهم المؤسسات البنكية بطاقة الأداء الدولية والرفع الممنوح فيما يتعلق بالصراف حتى يتمكنوا من اقتناء ما يرغبون فيه في ظروف حسنة.

وعليه نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها في هذا الإطار. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السادة المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بتمتع المغاربة الراغبين في الحصول على بطاقة الأداء الدولية.

المعلوم أنه اتخذت في السنوات الأخيرة مجموعة من الإجراءات لتبسيط تدابير تقنين الصراف، وذلك ضمانا لمواكبتها لتطورات الاقتصاد الوطني والدولي وتلبية لحاجيات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

هكذا تمت في سنة 2004 الترخيص في البنوك المعتمدة، منح بطاقات الأداء الدولية للأشخاص الطبيعيين المغاربة القاطنين بالمغرب والمتمتعين بمنحة بالعملة الصعبة، كالمنحة السياحية السنوية ومنحة أداء العمرة وذلك لتغطية مصاريف إقامتهم بالخارج.

في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن هذه البطاقة الدولية لا تتوفر على تاريخ انتهاء الصلاحية، بحيث أنها تصدر لأول مرة بمناسبة سفر إلى الخارج وتعمى عند القيام بسفر آخر، كما أنها تخول لحاملها تأدية مصاريف الفندق عبر الإنترنت في حالة ما إذا تم القيام بحجز في فندق بالخارج.

وقد تم في سنة 2007 رفع قيمة المنحة السياحية السنوية من 15000 درهم إلى 20000 درهم لتمكين المواطنين المغاربة من تغطية مصاريف سفرهم إلى الخارج، كما بلغت منحة أداء العمرة 15000 درهم.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الدراسة مستمرة لاتخاذ تدابير جديدة في هذا المجال، قصد تعزيز التحرير التدريجي والمتواصل لنظام الصراف في المغرب. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على السؤال.

**المستشار السيد عبد العزيز عزابي:**

كنشكرو السيد الوزير على التوضيح اللي وضح لنا، ولكن السيد الوزير يعلم وكلنا نعلم الكيفية كيفاش بالنسبة لهاذ 20000 درهم، بحيث يخرج الإنسان خارج التراب، وخاصة إذا كانت الإجازة ديالو بالأقل غير واحد 15 اليوم مع وليداتو، واش غديرها في الأوطيل؟ أقل فندق تما فخارج التراب وهو واحد 150 أورو، ولكن الناس راها احنا نتعرفوا، يمكن يخرج 20000 درهم، لكن راه كيسلفها من الإخوان ديالو، من الأصدقاء ديالو خارج التراب وتيجي تيقبطها تما بالعملة الصعبة وتيسرفها تما وتيجي لها وتيردها لصاحبها.

ولهذا بغينا أن نتقن هاذ العملة وفتحوا الباب أمام المستثمرين الأجانب باش يدخل لبلادنا، ودابا التجارة ولات مفتوحة وحره خصنا لابد باش هذاك.

والاقتراح ديانا هو السماح بفتح حساب بالعملة الصعبة بالنسبة للسفر السياحي محدودة في قيمتها المالية ومدة صلاحيتها، باش نكونوا ضبطنا بعض الأشياء اللي هي في إطار مسطرة قانونية، بلا ما نديرو بحال ذاك التحايلات على ذاك اللي تقولوا لو le noir فيما يتعلق بالسكن، وعاود تاني والمغاربة كلهم تيعرفوا بأنه حتى le noir عاود تاني فخارج اسميتو، بغينا شي حاجة مسطرية وقانونية.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال جدول جلسة الأسئلة الشفهية.